برنامج تدريبي تفاعلي إلكتروني عن بُعد

" الأمن الغذائي والدوائي في ظل الأزمات "

د. محمد أمين لزعر

14-12 أكتوبر 2020

الجدول الزمني

	الفترة الأولى 11:45 –10:30	استراحة 12:00 – 11:45	الفترة الثانية 13:15 – 12:00
الاثنين 10/12	الأزمات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية		الأمن الغذائي والدوائي: بعض المفاهيم والمؤشرات
الثلاثاء 10/13	جائحة فيروس كوفيد-19 والأمن الغذائي والدوائي		القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الوطن العربي: أية مساهمة؟
الأربعاء 10/14	الأمن الغذائي والدوائي: بعض السياسات		الأمن الغذائي والدوائي: بعض السياسات (تتمة)
الخميس 10/15	امتحان إلكتروني لمدة 30 دقيقة		

1- الأزمات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الأزمات

- كوارث طبيعية
- صدمات اقتصادية
- حروب ونزاعات
- أوبئة (صحية)
- ...

الأزمات الصحية

- الأنفلونزا الإسبانية
- الطاعون
- الإيدز
- فيروس إيبولا
- كورونا
- ...

- الطاعون (القرن 14): وفاة حوالي ثلث سكان أوروبا.
- الأنفلونزا الإسبانية (1918): 500 مليون مصاب، وفاة أكثر من 50 مليون شخص، وخسائر اقتصادية فاقت 3 تريليون $ (حوالي 4.8% من ن. م. إ. العالمي).
- فيروس نقص المناعة المكتسب "الإيدز": وفاة نحو 35 مليون شخص منذ 1981.
- فيروس إيبولا (2014): معدل الإماتة حوالي 50% في المتوسط.
- فيروس كوفيد-19: ....

عولمة الاقتصاد ← عولمة الأزمات الصحية والأوبئة.

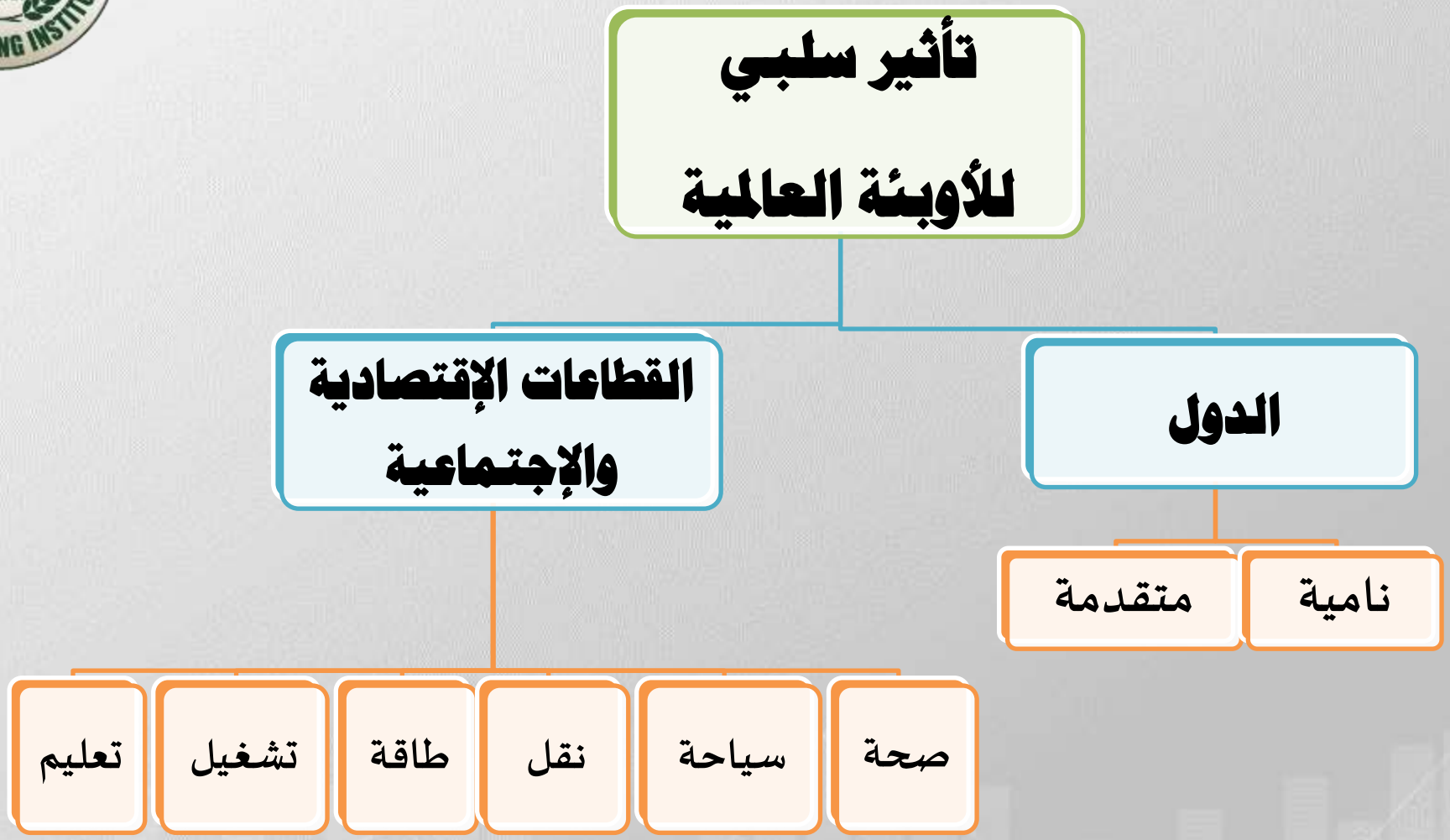
تأثير سلبي
للأوبئة العالمية
الدول
القطاعات الإقتصادية
والإجتماعية
نامية
متقدمة
صحة
سياحة
نقل
طاقة
تشغيل
تعليم

مخاوف عدة تثيرها هذه الأزمات، خاصة على مستوى توفير الغذاء والدواء. كيف؟

- ✓ ارتفاع عدد العاطلين عن العمل و انخفاض دخل ذوي الدخل المحدود بسبب الأزمات (كورونا، ...) ← صعوبة تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية والدوائية واحتمال تعرضهم لأزمة أمن غذائي ودوائي.
- ✓ تأثير سلبي على القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة نتيجة نقص العمالة ومدخلات الإنتاج (الآلات، الأسمدة، المبيدات، ...). أمثلة:
  - فيروس إيبولا: انخفاض القوى العاملة ← انخفاض إنتاج الأرز في غانا في 2013/ 2014 بنسبة 20% والقهوة (50%).
  - فيروس كوفيد-19: نقص استيراد المبيدات ← تفشي الجراد في شرق إفريقيا ← أثّر سلبا على المحاصيل الزراعية.

مخاوف عدة تثيرها هذه الأزمات، خاصة على مستوى توفير الغذاء والدواء. كيف؟

- ✓ ارتفاع كبير للطلب: الشراء "الزائد" من بعض الدول المستوردة لتأمين الاحتياطيات وتخزين بعض المنتجات الرئيسية لمدة طويلة: الفلبين (الأرز) ومصروالسعودية (القمح)، ...
- ✓ فرض قيود تجارية: تقييد الصادرات وإغلاق الحدود بعث مخاوف بشأن الأمن الغذائي. أمثلة:

- أزمة الغذاء (2007-2008) ← فرض نحو ثلث دول العالم قيودًا تجارية (أدّى إلى ارتفاع كبير لأسعار الغذاء العالمية).

- أزمة كورونا: فرض عدة بلدان مصدّرة رئيسية للأغذية قيودا تجارية كروسيا وكازخستان (القمح) وفيتنام (الأرز).

مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المنتجات الغذائية

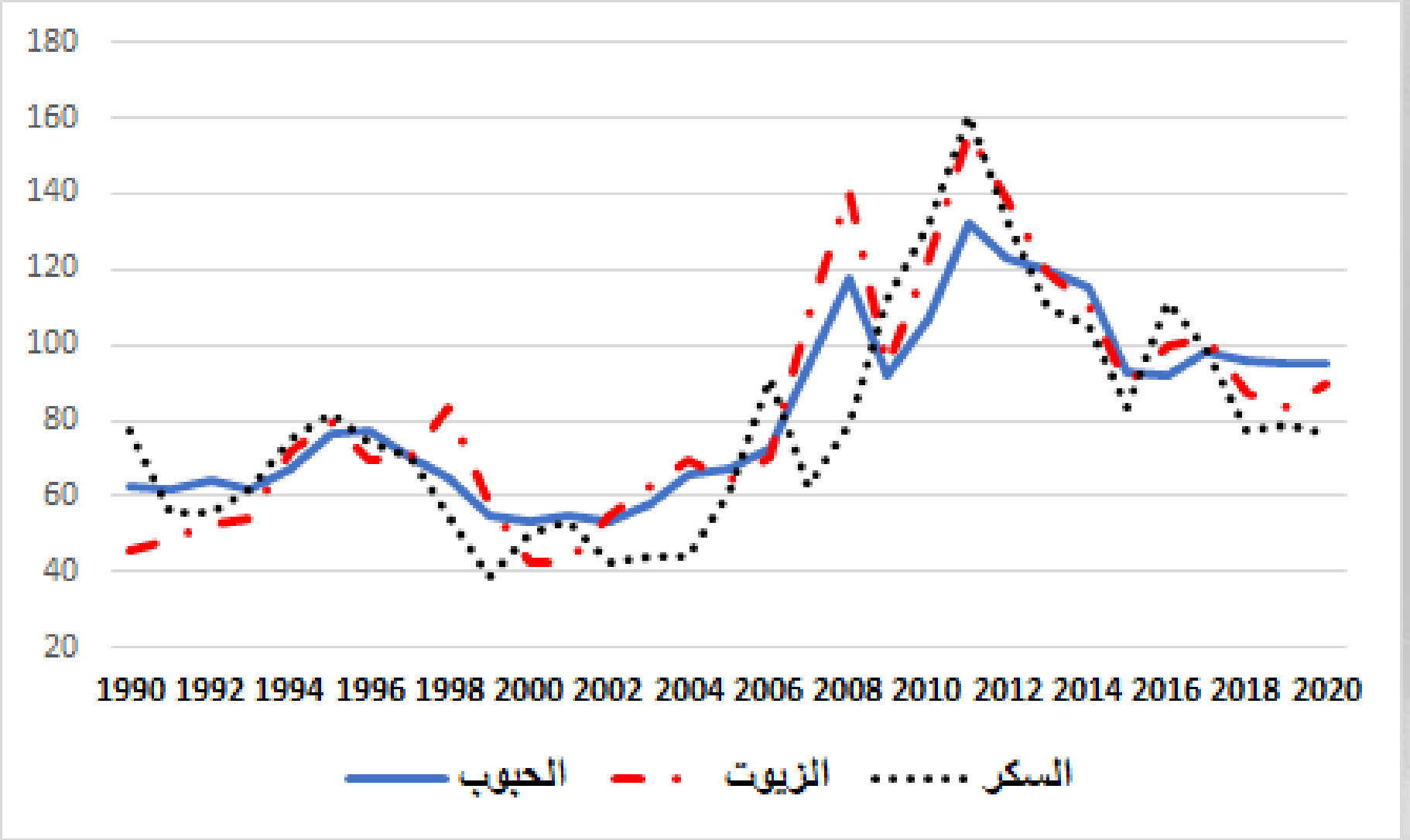

إغلاق المرافئ والمطارات والحدود البرية بسبب كورونا أدّى إلى:

- اضطراب سلاسل الإمداد، مما أثّر على التصدير خاصة في البلدان النامية، وخاصة المنتجات القابلة للتلف كالخضر والفواكه. مثال: انخفاض الشحنات إلى أسواق أوروبا الغربية (بريطانيا، هولندا، ألمانيا، ...) من 60 إلى 15 طن/يوم.

- اكتناز بعض البائعين أو المستهلكين لبعض السلع الغذائية الرئيسية (قد يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار).

الارتفاع الكبير للطلب، والقيود التجارية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد (بالنسبة للمواد الغذائية) بسبب الأزمات، خاصة الصحية مثل فيروس كوفيد-19، تنطبق أيضا على الأدوية والمستلزمات الطبية (بلغت درجة القرصنة).

عوامل أخرى قد تزيد من حدة صعوبات توفير الغذاء والدواء:

- الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني من بين أسباب النّقص الحادّ في الأدوية في بعض الدول. مثال: حسب منظّمة الصّحّة العالميّة أدّى الأزمة في سورية إلى أضرار بمصانع الأدوية في حلب وحمص وريف دمشق حيث تتركّز 90% من مصانع الأدوية.

- الانخفاض الكبير لأسعار صرف بعض العملات (السودان، مصر، ...)، وشح موارد النقد الأجنبي لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية، ...

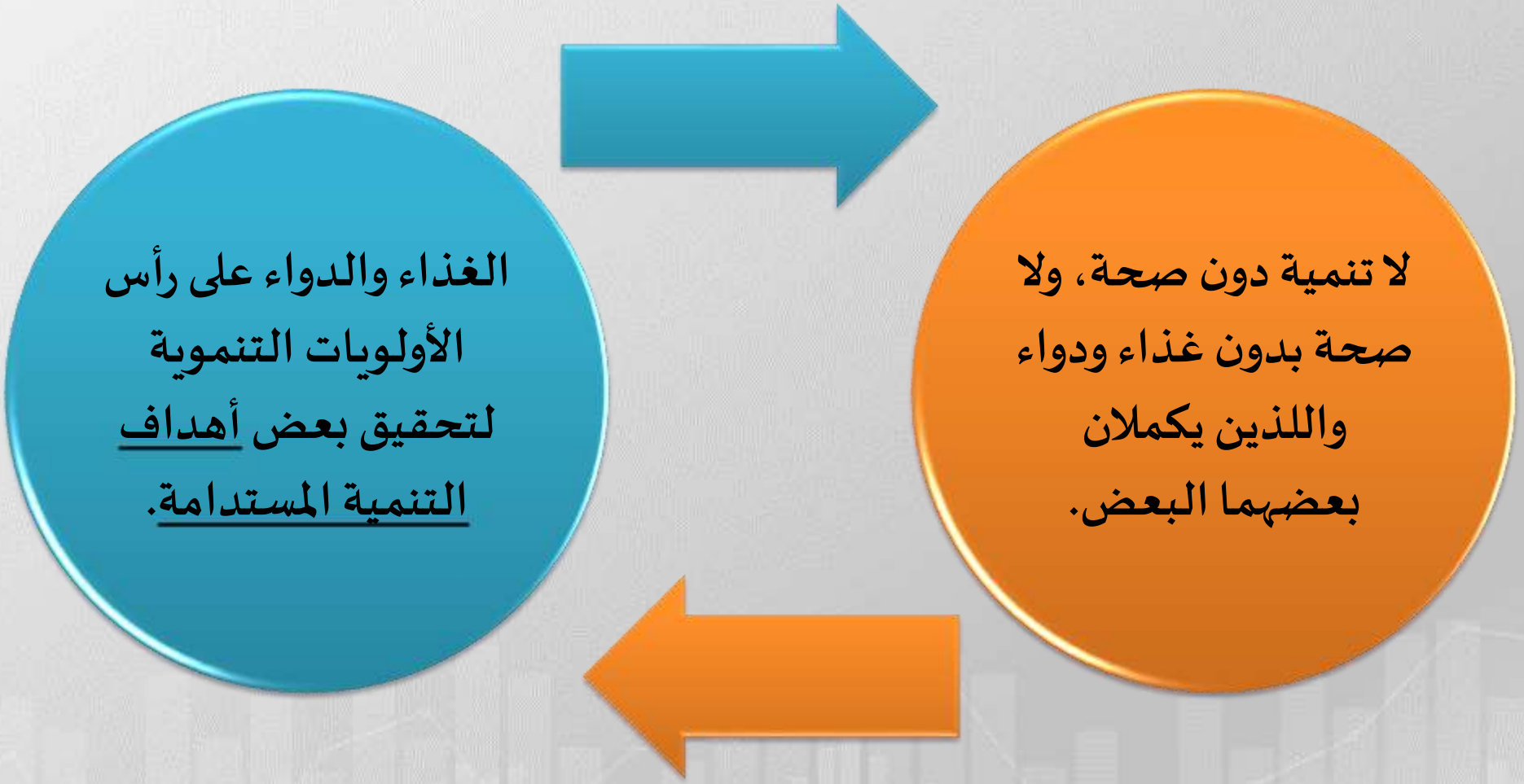
لا تنمية دون صحة، ولا صحة بدون غذاء ودواء واللذين يكملان بعضهما البعض.
الغذاء والدواء على رأس الأولويات التنموية لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة - 2030

أهداف التنمية المستدامة - 2030

أولويات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (17 هدف)
1. القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحّية وبالرفاهية لجميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحدّ من انعدام المساواة داخل البلد وفيما بين البلدان.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الحيوية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مسار التدهور، ووقف فقدان التنوع الحيوي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش منها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة نفاذ الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية، من أجل التنمية المستدامة.

2- الأمن الغذائي والدوائي: بعض المفاهيم والمؤشرات

1.2- مفهوم الأمن ومجالاته:

- الحالة التى يكون فيها الإنسان محميا، أو بعيداً، عن خطر يتهدده.

- شعور الإنسان بالطمأنينة بإزالة ما يهدد الإستقرار والعيش وتلبية متطلباته لضمان قدرته على الحياة بسلام وأمان.

الأمن الغذائي:

- المفهوم التقليدي: تحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدول على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً.

- منظمة الأغذية والزراعة: " الأمن الذي يتحقق عندما تتوفر جميع الظروف لجميع أفراد المجتمع التي تمكنهم من الحصول باستمرار على الغذاء بكمية كافية وصحية ومغذية تتوافق مع احتياجاتهم واختياراتهم من أجل حياة صحية ونشطة ".

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع إمكاناتهم المادية".

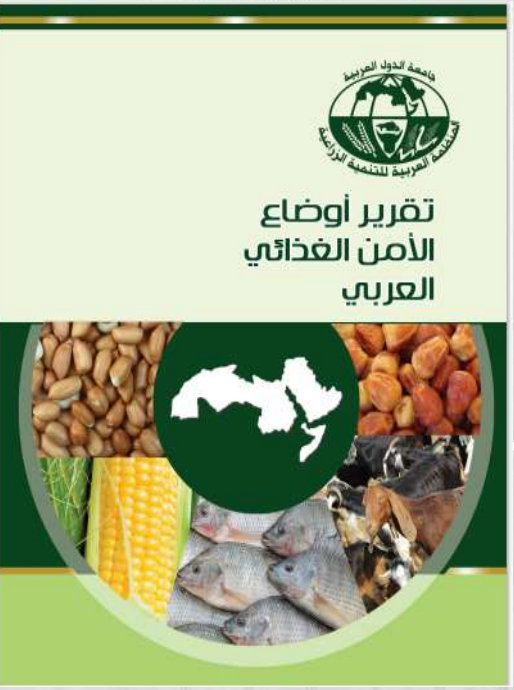

- **إتاحة غذاء** كاف ومأمون ومغذ يلبي الاحتياجات والأذواق الغذائية لجميع الناس (**الاستفادة من الغذاء**)، وإمكانية الحصول عليه (**أسعار مناسبة**) في كل الأوقات (**استقرار أوضاع الغذاء**)، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة والنشاط.

الأمن الدوائي:

توفير:

- كميات كافية من الأدوية الأساسية في الوقت المناسب، وبسعر عادل لجميع شرائح المجتمع، سواء في الأوقات العادية أو في أوقات الأزمات.

- الأدوية واللقاحات ذات الاحتياج المتواصل التي تكفي الاستهلاك الوطني لفترات مستقبلية محددة.

- المدخلات من المواد الأولية اللازمة للصناعة الدوائية المحلية.

استنتاج

الأمن الغذائي والدوائي أحد القضايا المحورية والإستراتيجية للدول لأن الغذاء والدواء من أهم الاحتياجات الأساسية والضرورية لكل إنسان، ولا بد من تلبيتها بأسعار مناسبة في الأوقات العادية أو في الأزمات.

2.2- الأمن الغذائي: بعض المؤشرات

❖ تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (برنامج الأغذية العالمي):

- معاناة حوالي 690 مليون شخص من الجوع (2019).

- ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة الشرائية ← عدم قدرة 3 مليار شخص على تناول أغذية صحية أو مغذية (خاصة في آسيا و أفريقيا).

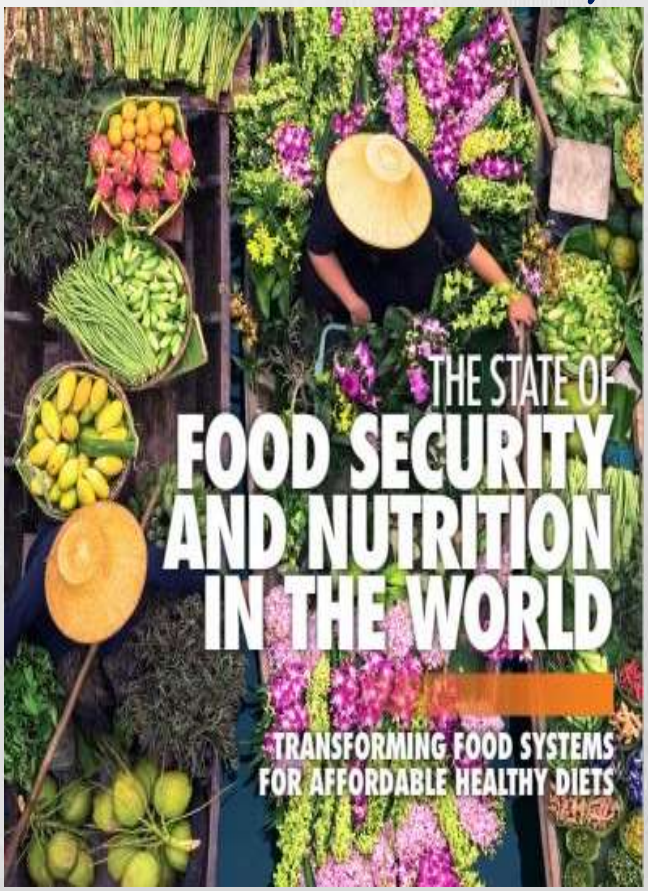

❖ التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية:

- انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل تحديًا عالميًا.

- أغلب الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد ينتمون إلى بلدان متضررة من النزاعات (77 مليون)، وتغير المناخ (34 مليون)، وأزمات اقتصادية (24 مليون)، ...

- معاناة 10 دول من أسوأ الأزمات الغذائية منها 3 دول عربية: **اليمن**، **وسورية**، **والسودان**، والكونغو الديمقراطية، وأفغانستان وفنزويلا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، ونيجيريا، وهايتي.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index):

يرتكز على 4 محددات:

- **التوفر (Availability)**: كفاية الإمدادات الغذائية، وخطر انقطاع الإمدادات، وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي.

القدرة على تحمل التكاليف (Affordability): قدرة المستهلكين على شراء الأغذية، وتعرضهم لصدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم العملاء عند حدوث الصدمات.

الجودة والأمان (Quality & safety): التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلاً عن سلامة الغذاء.

الموارد الطبيعية والتكيف (Natural Resources and adjustment): تعرض البلد لتأثيرات تغير المناخ؛ قابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيفية تكيف البلد مع هذه المخاطر.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي حسب الدول (2019)

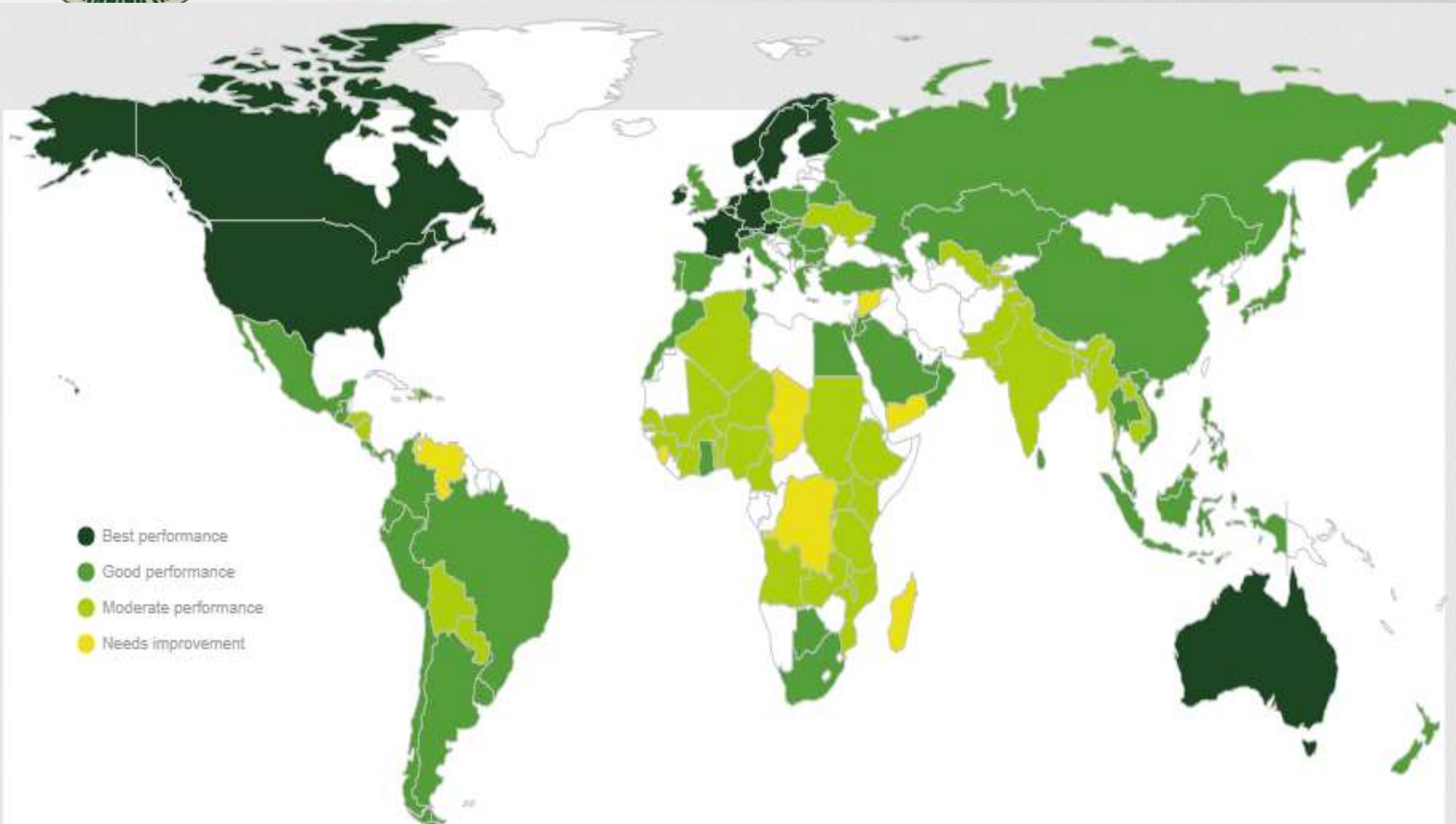

ترتيب الدول العربية

Country	Overall score	Affordability	Availability	Quality & Safety
Qatar	81.2	98.9	64.0	84.1
United Arab Emirates	76.5	89.8	63.7	78.5
Kuwait	74.8	88.1	62.3	75.9
Saudi Arabia	73.5	86.3	61.8	73.5
Oman	68.4	77.8	57.6	74.4
Bahrain	66.6	81.9	56.3	56.9
Egypt	64.5	57.6	70.2	65.9
Morocco	62.8	61.5	64.2	61.9
Jordan	61.0	70.5	54.8	54.2
Tunisia	60.1	61.5	58.0	62.2
Algeria	59.8	66.9	55.8	53.0
Syria	38.4	34.6	38.9	46.4
Yemen	35.6	45.5	28.6	30.2

بعض نتائج التقرير:

- تظل سنغافورة وأيرلندا أفضل دولتين عالميا من حيث تحقيق الأمن الغذائي.
- تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة قطر والإمارات والكويت والسعودية والتي تُعد من بين أفضل 30 دولة حول العالم في مؤشر الأمن الغذائي العالمي.
- حققت الكويت وقطر أفضل تطوّر منذ عام 2018 نتيجة للتحسّن الملحوظ للبنية التحتية الزراعية:
  - قطر: تطوير البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية.
  - الكويت: بناء صوامع حبوب جديدة وتوسيع تخزين المحاصيل في الموانئ.
- تدهور الأمن الغذائي في بلدان كاليمن وسورية (تراجع بشكل كبير نحو نهاية الترتيب العام).

3.2- الأمن الدوائي: بعض المؤشرات

- صناعة الأدوية من أهم القطاعات ويُعتبر خيارا استراتيجيًا لتحقيق الأمن الدوائي، وغالبا ما ترصد له العديد من الدول إمكانيات مادية كبيرة.
- قطاع يتميز بقيمته المضافة الهامة، وتصنيفه ضمن التكنولوجيا المتوسطة والعالية، واعتماده الكبير على البحث العلمي والتطوير والموارد البشرية المتخصصة وذات المهارات العالية.
- أبرز الدول المنتجة للأدوية: الولايات المتحدة الامريكية (30% من حجم صناعة الدواء في العالم، أوروبا (30%) خاصة ألمانيا وسويسرا. أما الدول العربية: 3% فقط.

أكبر 20 دولة مصدرة للأدوية (مليار $) صادرات العالم من الأدوية

(عام 2019)

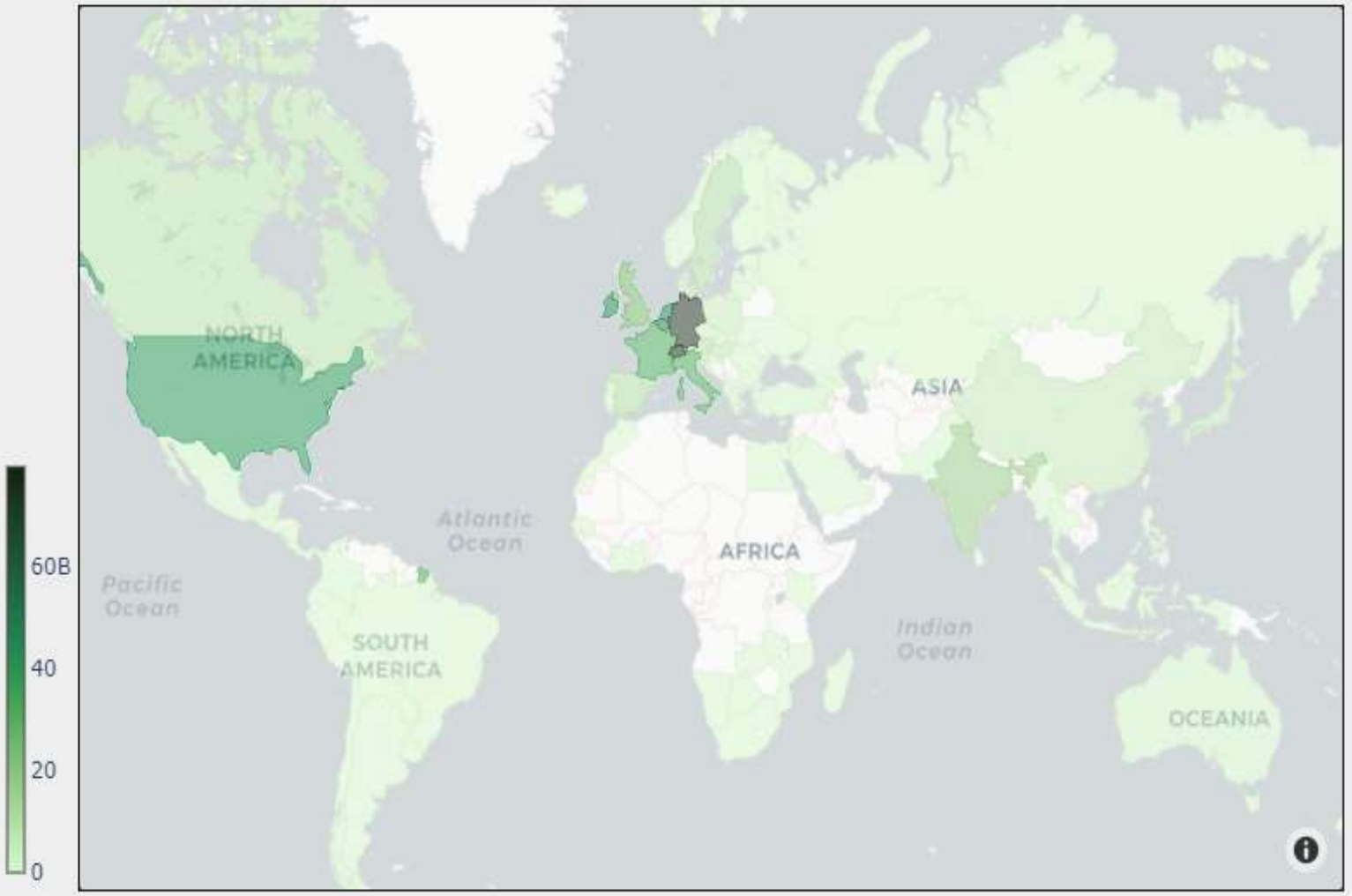

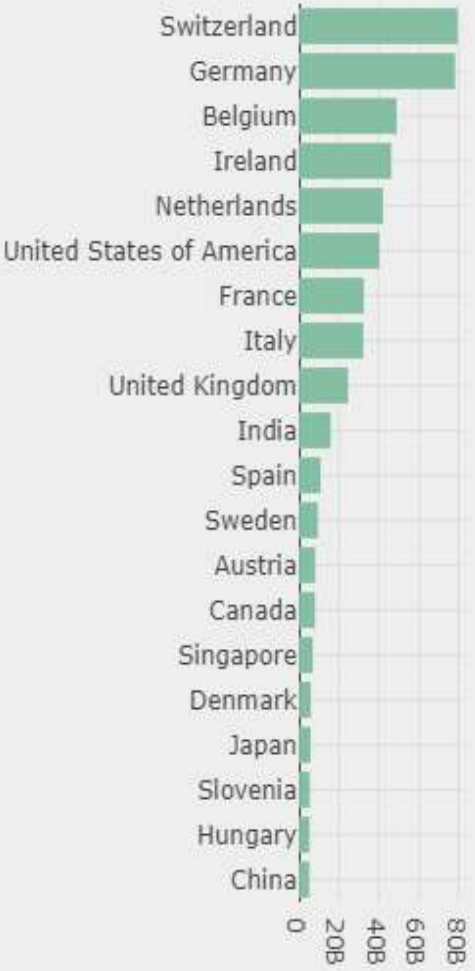

Data is not available for countries or territories in white color.

المصدر:م .ت .د https://medtrade.herokuapp.com/

صادرات الدول العربية من الأدوية (مليار$) - عام 2019 -

المصدر:م .ت .د https://medtrade.herokuapp.com/

إنفاق المواطن العربي على الدواء: نحو 40 $ سنويًا مقابل 600 $ في أوروبا.

65% إلى 80% من الاستهلاك المحلي للأدوية في الوطن العربي مستوردة (تصل إلى 90% في دول الخليج).

هيمنة المنتجات المبتكرة وذات القيمة المضافة العالية على واردات الأدوية قي الدول العربية.

صادرات الدول العربية من الأدوية ومنتجات الصيدلة أقل بنحو 12 مرة من قيمة صادرات الهند.

بروز بعض الدول العربية في صناعة وتصدير بعض الأدوية، إلا أنها مازالت تعاني من نقص الامكانيات في مجال التمويل والموارد البشرية والبحث العلمي.

أبرز الدول العربية المصدّرة والمستوردة لمنتجات الصيدلة عام 2019

(مليون $)

الدولة	الترتيب العالمي	الواردات	الحصة العالمية
السعودية	21	5309	0.80%
مصر	35	2606	0.39%
الإمارات	41	2378	0.36%
الجزائر	50	1641	0.25%
العراق	58	1053	0.16%
لبنان	65	888	0.13%
الكويت	69	714	0.11%
المغرب	70	672	0.10%
الأردن	73	618	0.09%
قطر	79	483	0.07%
تونس	82	466	0.07%
عمان	88	368	0.06%
السودان	92	341	0.05%
ليبيا	93	337	0.05%

الدولة	الترتيب العالمي	الصادرات	الحصة العالمية
السعودية	48	419	0.07%
الأردن	51	327	0.05%
مصر	57	272	0.04%
المغرب	68	117	0.02%
الإمارات	71	112	0.02%
عمان	80	39	0.01%
تونس	82	37	0.01%

أبرز الدول العربية المصدّرة للأدوية وحصتها من الصادرات العالمية (2019)

الدولة	النسبة
السعودية	0.10%
مصر	0.06%
الأردن	0.05%
الإمارات	0.03%
المغرب	0.03%
عمان	0.01%
تونس	0.01%

- حصة إجمالي صادرات كل الدول العربية من الصادرات العالمية: 0.3% من الصادرات العالمية (الهند: 3.8%).

أهم الدول المستوردة للأدوية من السعودية (2019)

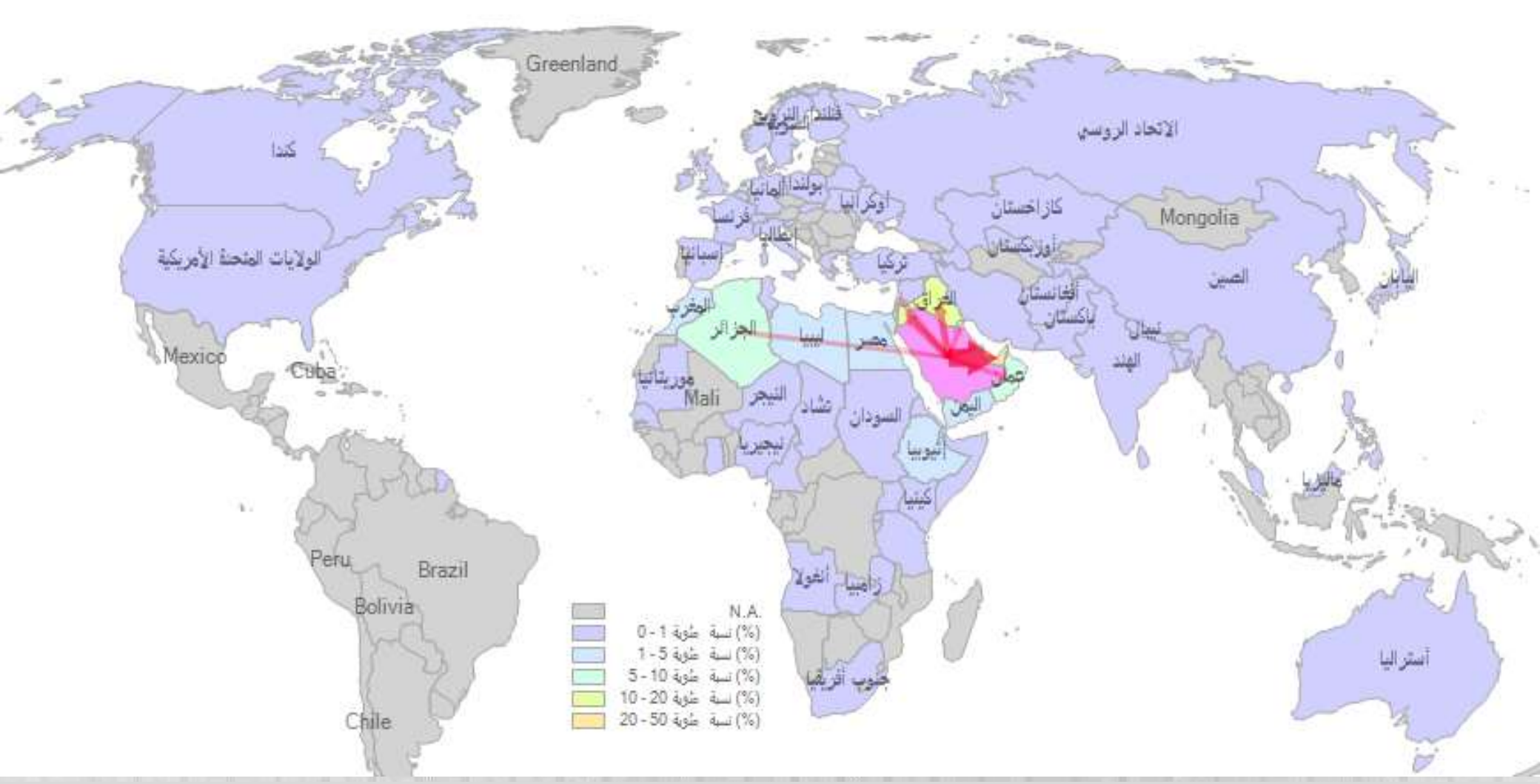

أهم الدول المستوردة للأدوية من مصر (2019)

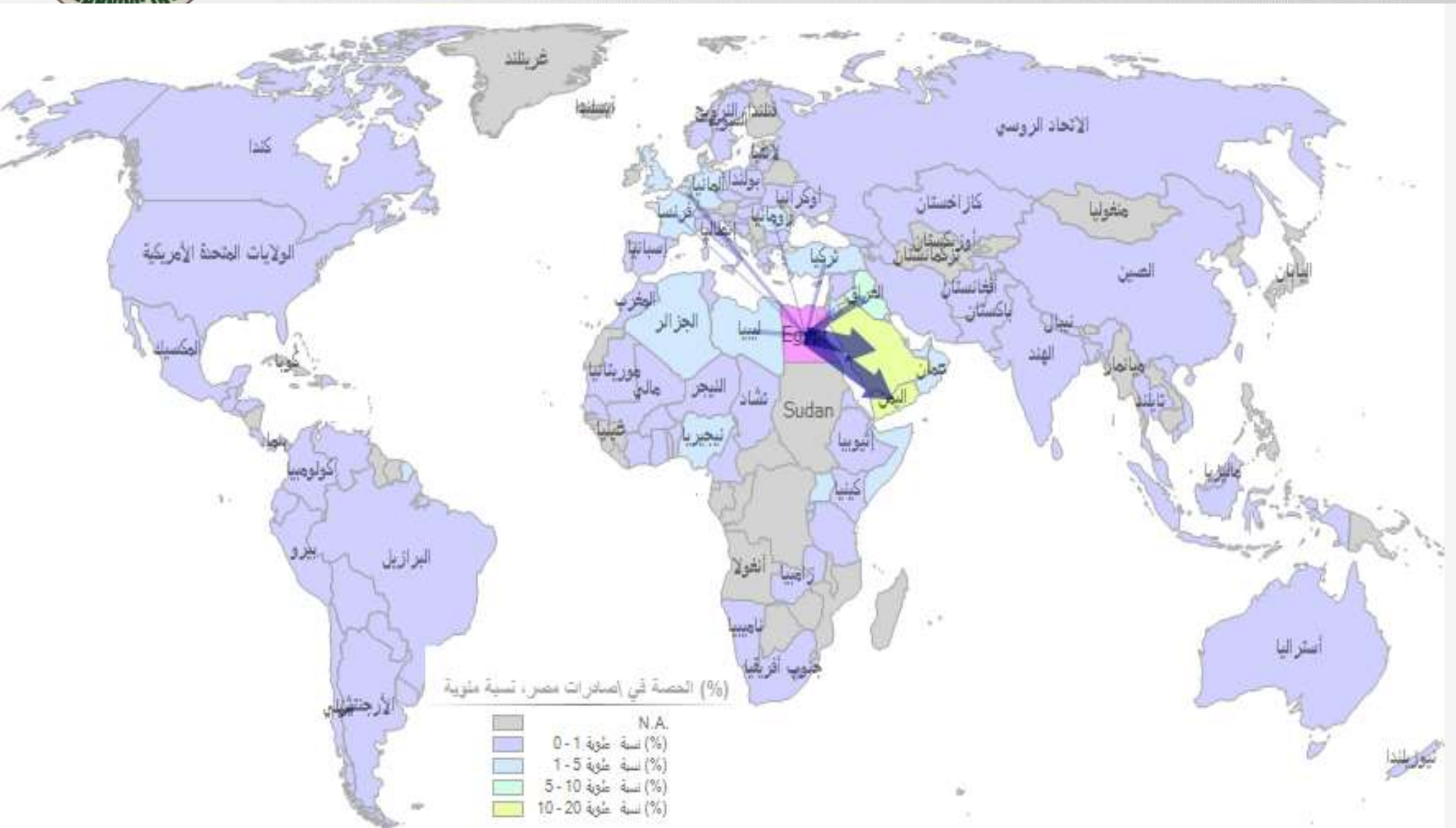

أهم الدول المستوردة للأدوية من الاردن (2019)

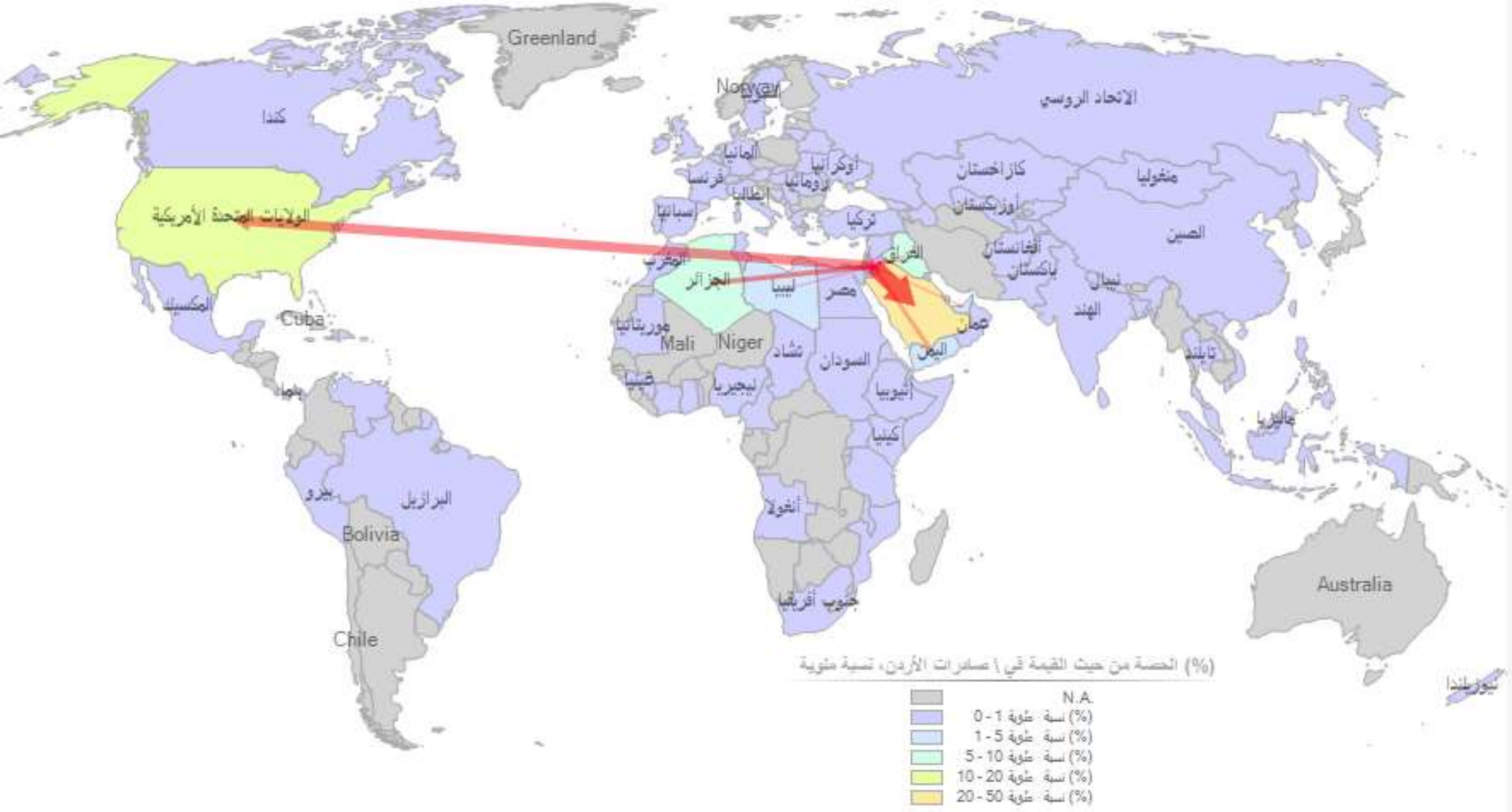

أهم الدول المستوردة للأدوية من الإمارات (2019)

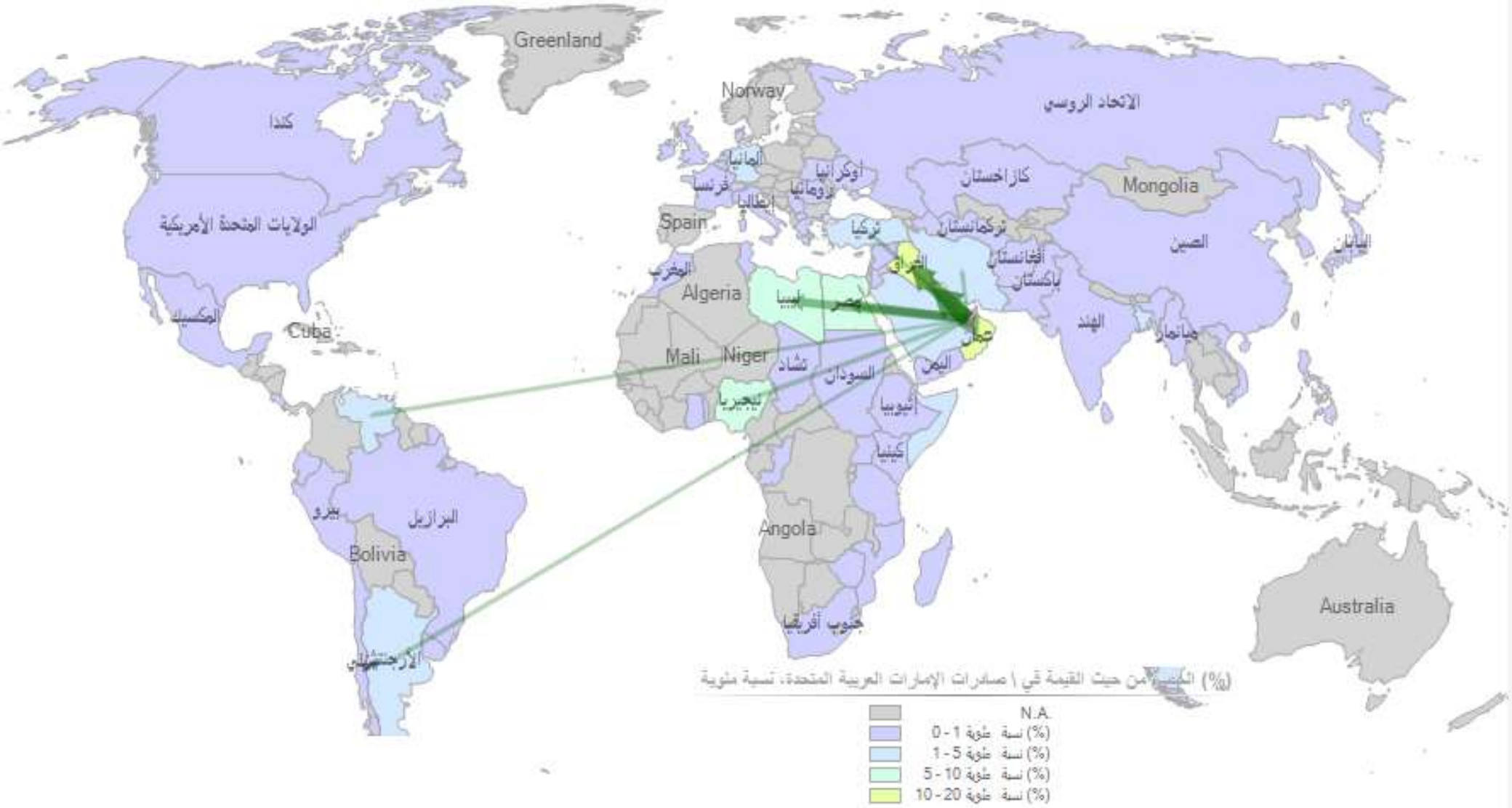

أهم الدول المصدرة للأدوية للسعودية (2019)

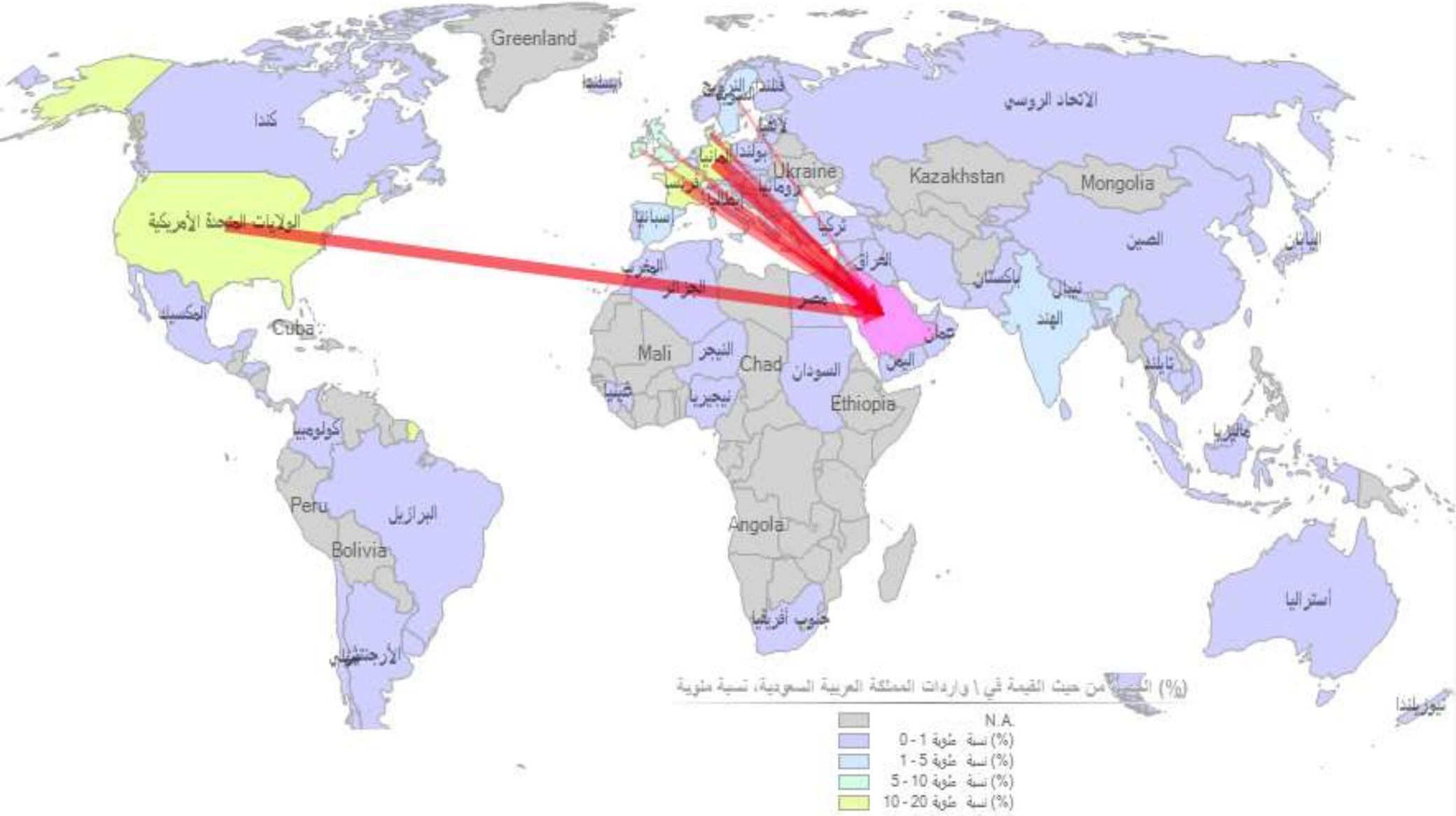

أهم الدول المصدرة للأدوية للكويت (2018) (*)

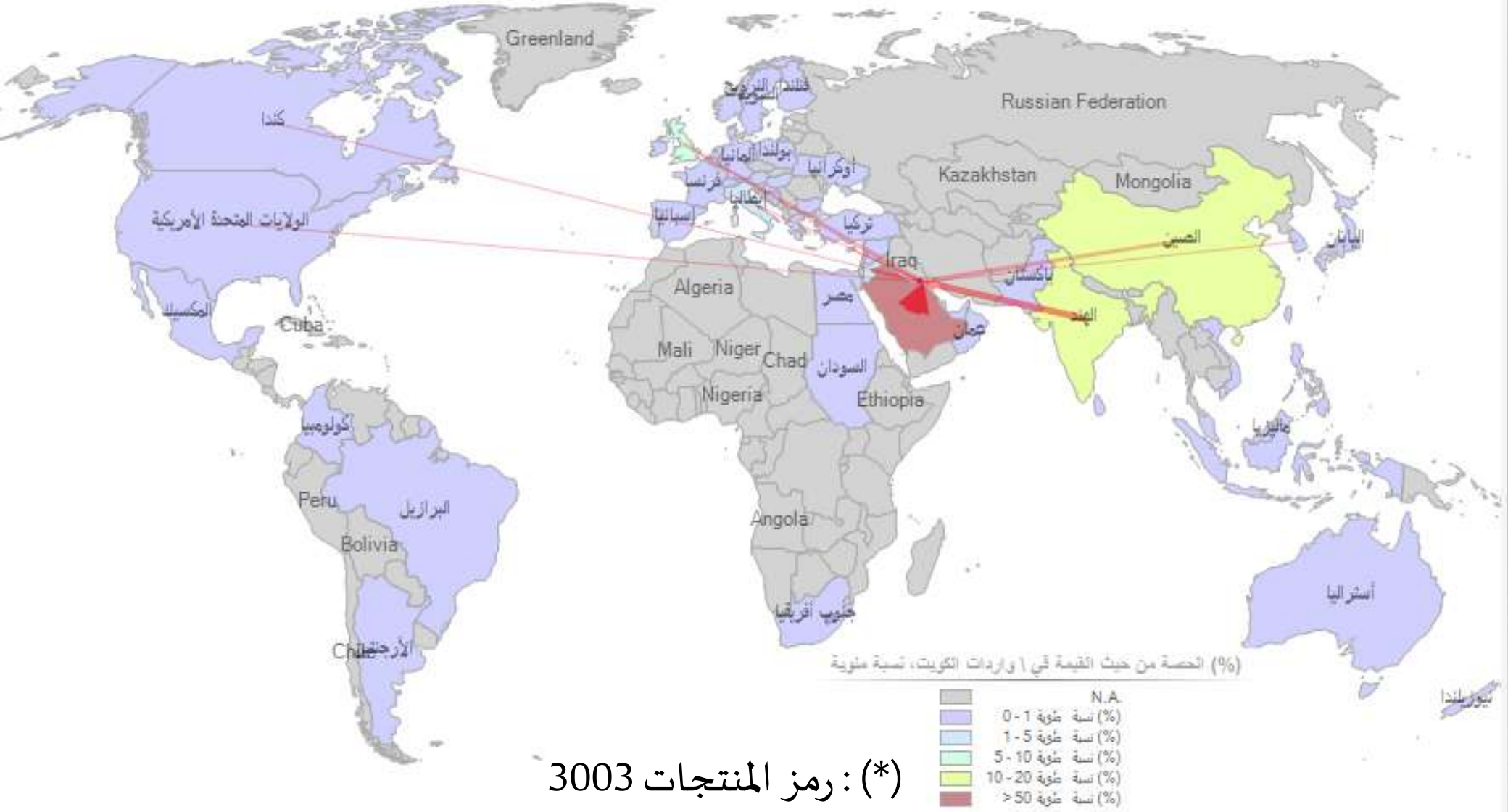

(*) : رمز المنتجات 3003

أهم الدول المصدرة للأدوية للكويت (2018) (*)

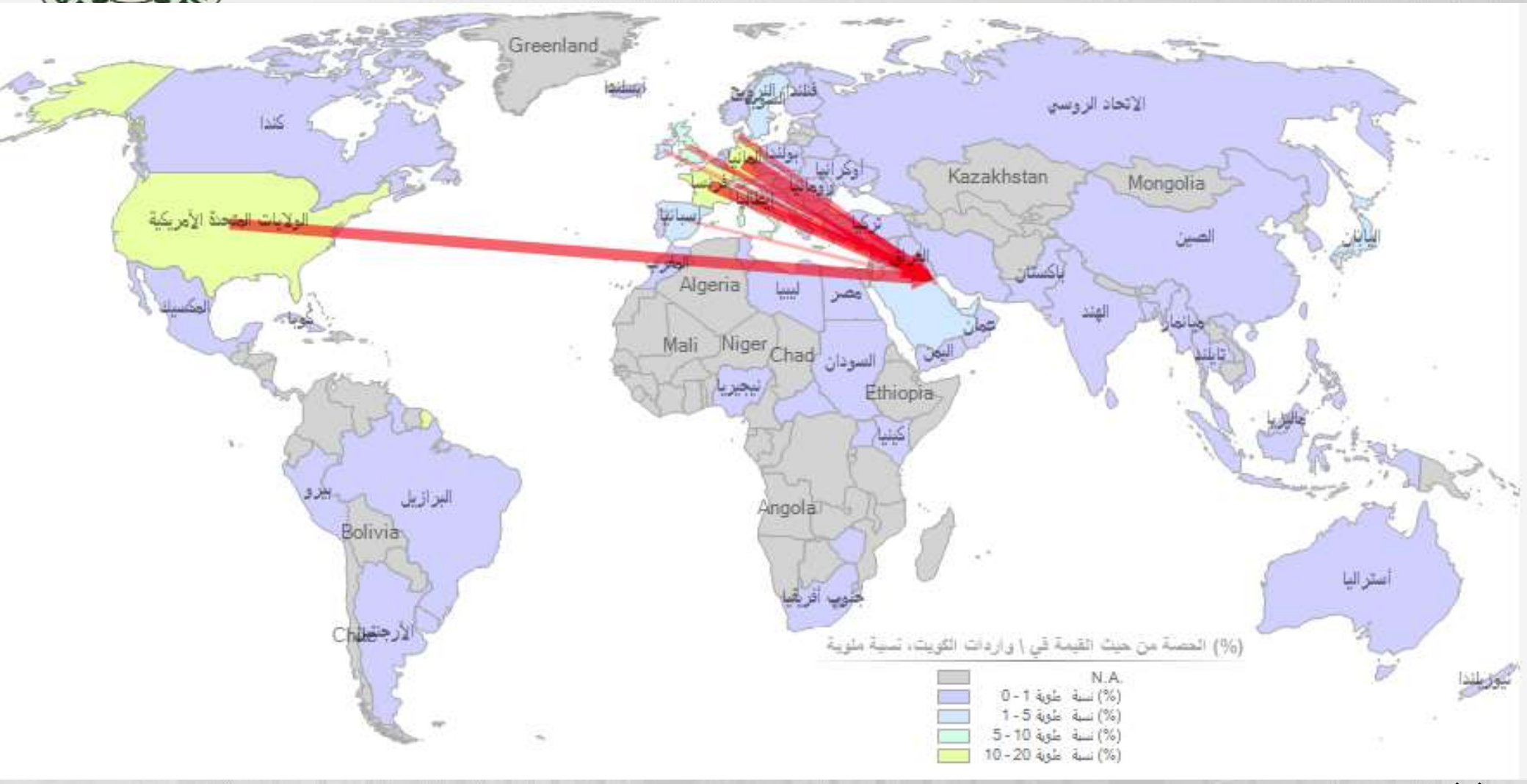

(*) : رمز المنتجات 3004

التعرفة الجمركية على واردات الأدوية في العالم - عام 2019

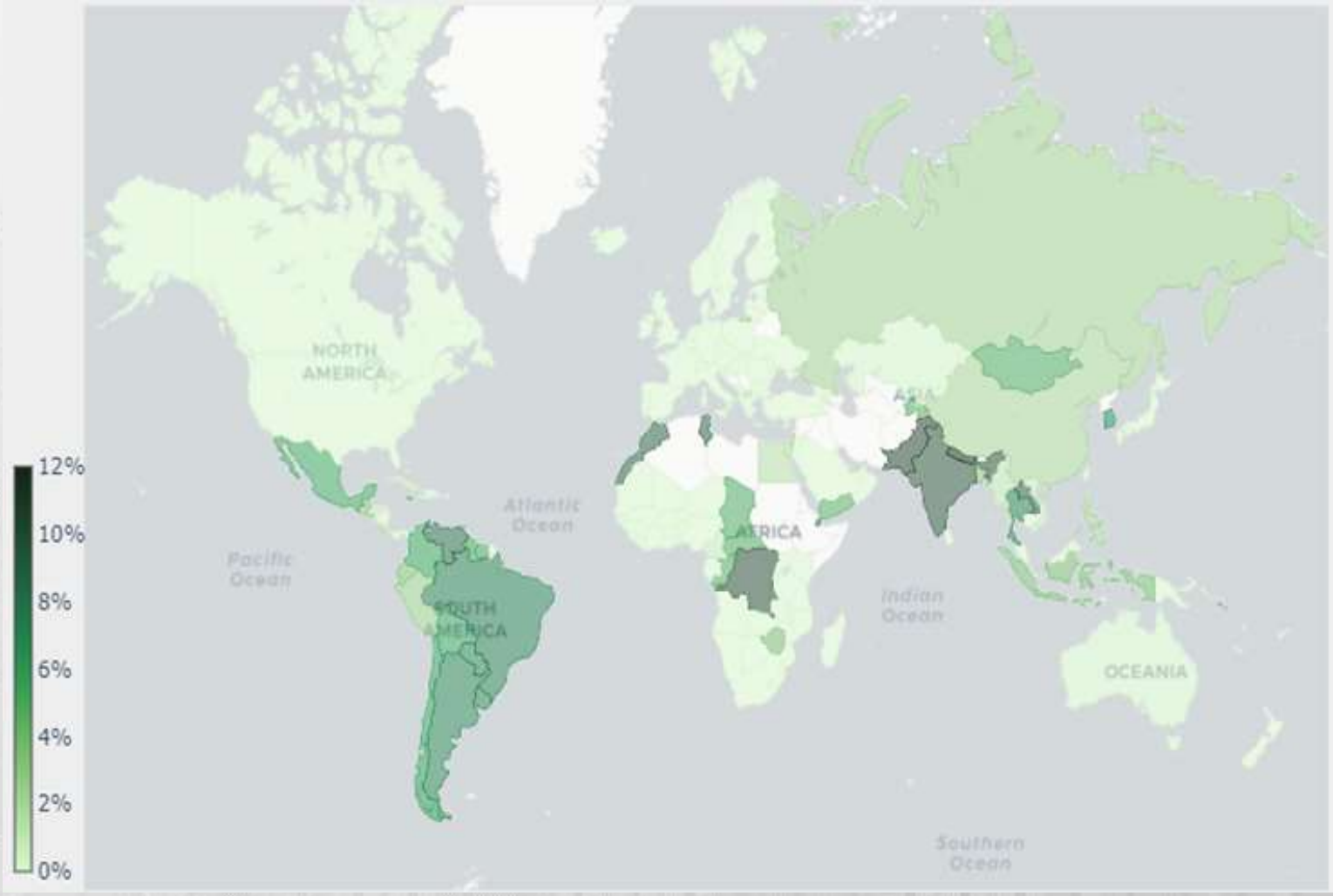

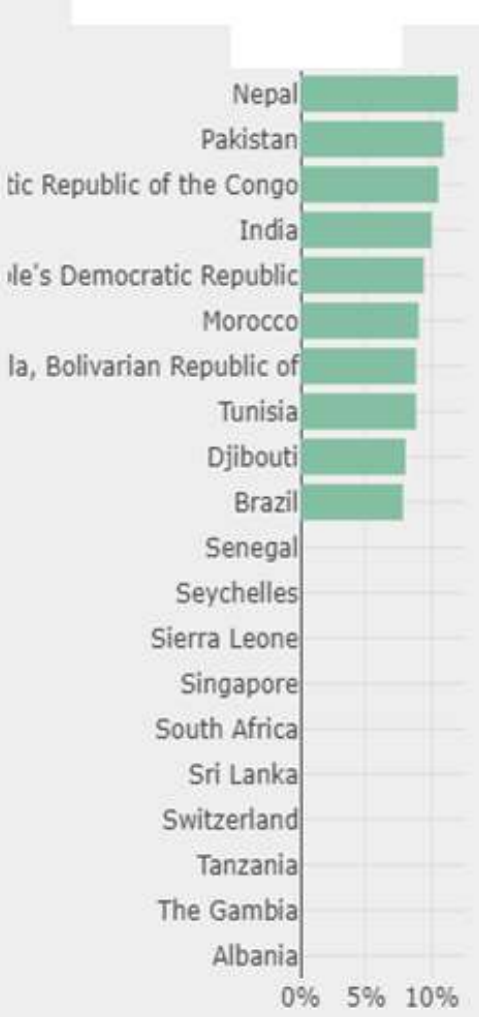

4.2- الأمن الغذائي والدوائي: تحديات على المدى الطويل:

- توقعات بارتفاع الطلب العالمي على الغذاء ب 50% في 2030 بسبب النمو الديموغرافي وتوقعات بنمو قليل للقطاع الزراعي.

- 70% من السكان سيعيشون في المدن بحلول 2050.

- تزايد الأمراض بسبب كثرة التلوث ونوعية وأنماط التغذية غير الصحية وضغوطات الحياة.

التحديات كبيرة خاصة في العالم العربي لتوفير الأمن الغذائي والدوائي بسبب:

- نسبة نمو السكان المرتفعة (1.9%) مقارنة مع المتوسط العالمي (1.1%).

- اعتماد جل الدول العربية على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها من الأغذية والأدوية.

- توقعات بارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بسبب تزايد الطلب على السلع الغذائية من الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وزيادة إنتاج الوقود الحيوي.

- تغيّر المناخ وتأثيره السلبي على توفر الغذاء ودخل المزارعين، خاصة في المنطقة العربية، خاصة تزايد تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة ← ندرة المياه للزراعة وانخفاض إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي وما لها من آثار سلبية على الأمن الغذائي والصحي.

- النزاعات وتأثير على إنتاج الأغذية والأدوية: صعوبة وصول إمدادات الأغذية إلى الأسواق المحلية والدولية (تصدير)، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر، وسوء التغذية، وضعف الحصول على الرعاية الصحية، ...

- توجه بعض الدول نحو استبدال برامج إعانات دعم المواد الغذائية ببرامج تحويلات نقدية للأسر الفقيرة (لتفادي ضغط الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية على الميزانيات العامة).

3- جائحة فيروس كوفيد-19 والأمن الغذائي والدوائي

الأمن الغذائي: "...إتاحة غذاء كاف ..، وإمكانية الحصول عليه **بأسعار مناسبة** ".

بداية عام 2020: انخفاض أسعار معظم السلع الغذائية نتيجة:

- الإنتاج القياسي لبعض الحبوب، خاصة الذرة والقمح، نظرا للظروف المناخية المواتية في مناطق الإنتاج،
- النسب العالية جدًا لمخزون السلع الغذائية الأساسية مقارنة بالاستخدام وفقًا للمعايير التاريخية الرئيسية.

نهاية الربع الأول من عام 2020: ارتفاع أسعار بعض المنتجات (السكر، الأرز، ...) بعد التدابير المعتمدة على نطاق واسع لاحتواء انتشار كورونا والقيود المفروضة من بعض المنتجين الرئيسيين والشراء "الزائد" من قبل بعض المستوردين، والذي أثار مخاوف حول الأمن الغذائي خاصة في البلدان منخفضة الدخل.

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

من أهم تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي :

- تفاقم مواطن الضعف وأوجه القصور في النظم الغذائية العالمية وجل الأنشطة والعمليات التي تؤثر على إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها.
- تنامي التهديدات والمخاطر التي تواجه البلدان التي تعاني من الهشاشة والضعف بسبب استمرار الصراعات الداخلية والأزمات الاقتصادية وتغير المناخ، وخاصة في أفريقيا وغرب آسيا.
- تعرّض أكثر الفئات ضعفًا إلى خطر انعدام الأمن الغذائي، خصوصا المهاجرين و النازحين في الشرق الأوسط.
- اليمن وسورية الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي في الوطن العربي والأكثر تعرضًا لعواقب هذا الوباء.

تأثير كورونا: بعض التوقعات (برنامج الغذاء العالمي):

- معاناة 135 مليون شخص جدد من الجوع في 2020 نتيجة الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة (ارتفاع بنحو 82% مقارنة بفترة ما قبل الجائحة).
- ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 265 مليون.
- احتمال أن تزيد أزمة "كوفيد-19" وأزمة انتشار أسراب الجراد إلى صراع محلي على الموارد وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا وآسيا.

- عدم إمكانية تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع).

- تنبؤات منظمة الأمم المتحدة: ظهور مخاطر جديدة تهدد الأمن الغذائي إثر تراجع تحويلات العاملين في الخارج.

جائحة فيروس كوفيد-19 والأمن الدوائي

أبرزَ الوباء:

- مدى هشاشة أو عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية من الأدوية والمستلزمات الطبية (كمامات، مواد معقمة، ...).
- وقف أو تعثر خطوط الشحن لمعظم الخامات الدوائية المستوردة خصوصا من دول كالصين والهند، والذي أدّى إلى تعثر في عملية تصنيع بعض الأدوية على المستوى المحلي.

- الهوة الكبيرة في صناعة الدواء بين الدول العربية والدول الناشئة والمتقدمة.

- النتائج السلبية لتهميش بعض العاملين في القطاع الطبي والصيدلي والمختبرات (أطباء، ممرضين، مهندسين، ...)، والذين يفضلون الهجرة إلى الدول المستقطبة للكفاءات.

- إقدام بعض الدول (تركيا، إسبانيا) على مصادرة أدوية ومواد مرتبطة بمحاربة فيروس كورونا كانت موجهة إلى عدد من الدول.

تأثير إيجابي للأزمة:

- الرفع من قيمة الموارد المالية لقطاع الصحة لتوفير المستلزمات الصحية والدوائية لفائدة المواطنين.

- تشجيع بعض الشركات والمصانع على الرفع من إنتاج بعض المنتجات الصيدلانية (الصابون والعطور لإنتاج المعقمات، ...).

- الدفع ببعض الشركات الصناعية لإنتاج منتجات صيدلانية جديدة كالكمامات وتصديرها إلى الخارج، أو بعض الأسِرّة الطبية عوض استيرادها.

لتقييم مدى قدرة واستعداد الدول الكشف عن الأوبئة والجائحات ومدى استعدادها للتصدي الحازم والسريع

المؤشر العالمي للأمن الصحي (Global Health Security Index) (مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي، ووحدة الاستخبارات الاقتصاديةEIU)).

يقدم المؤشر نتائج تقييم قدرات الأمن الصحي العالمي في 195 دولة استنادا إلى استبيان من 140 سؤال، موزع على 34 مؤشر و 85 مؤشر فرعي و 6 فئات:

الوقاية: منع ظهور أو إطلاق مسببات الأمراض.

الكشف والإبلاغ: الكشف المبكر والإبلاغ عن الأوبئة ذات الأهمية الدولية المحتملة.

الاستجابة السريعة: الاستجابة السريعة وتخفيف انتشار الوباء.

النظام الصحي: نظام صحي كاف وقوي لمعالجة المرضى وحماية العاملين الصحيين.

الامتثال للقواعد الدولية: الالتزامات بتحسين القدرات الوطنية، وخطط التمويل لسد الثغرات، والتقيد بالمعايير العالمية.

بيئة المخاطر: بيئة المخاطر الشاملة وقابلية الدولة للتهديدات البيولوجية.

المؤشر العالمي للأمن الصحي 2019

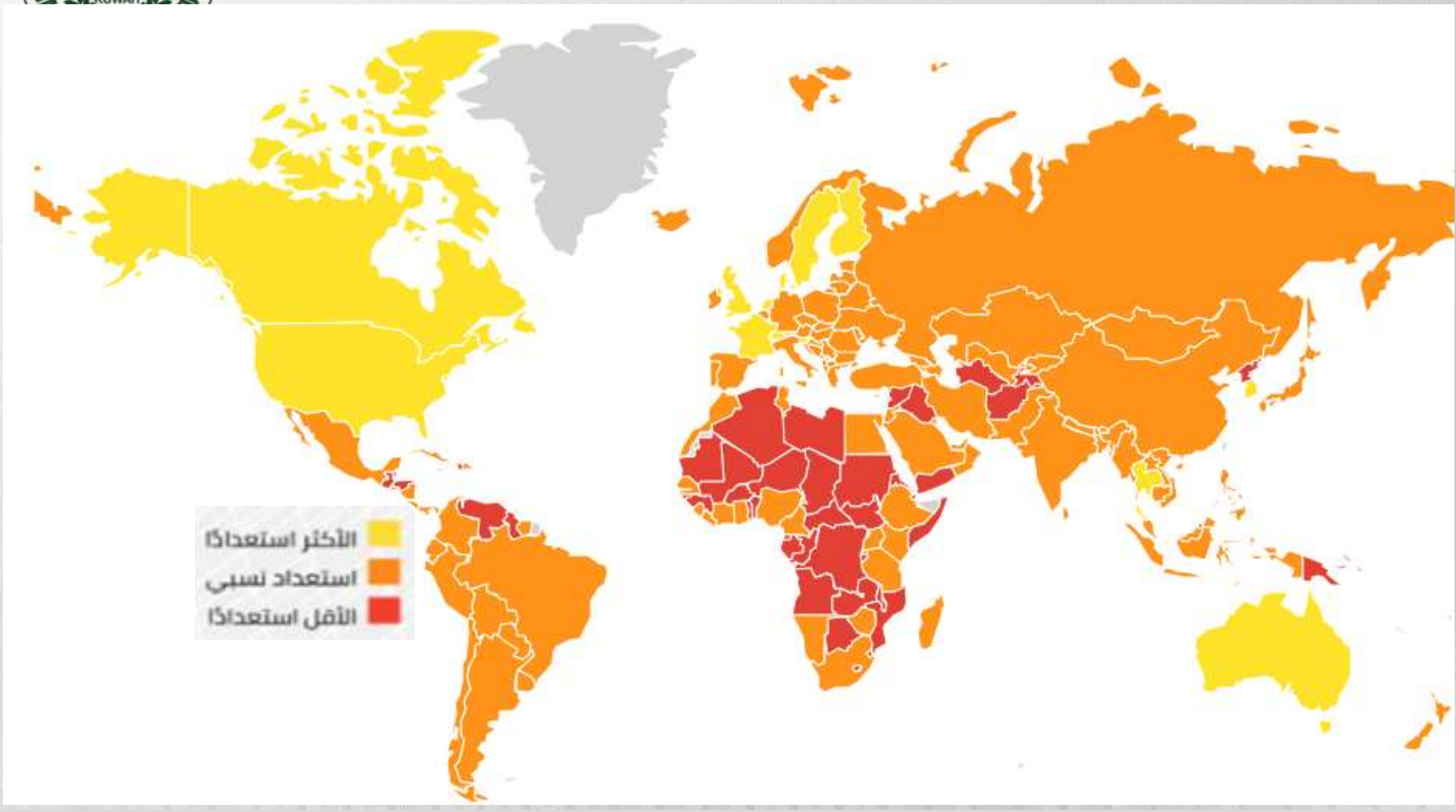

المؤشر العالمي للأمن الصحي 2019 – الدول العربية

ترتيب الدول العربية عالمياً

السعودية	47	عُمان	73	تونس	122	الجزائر	173
الإمارات	56	الأردن	80	موريتانيا	157	جيبوتي	175
الكويت	59	قطر	82	السودان	163	سوريا	188
المغرب	68	مصر	87	العراق	167	اليمن	190
لبنان	73	البحرين	88	ليبيا	168	الصومال	195

https://www.ghsindex.org/

أبرز النتائج:

متوسط المؤشر العالمي للأمن الصحي بلغ 40.2 نقطة من أصل 100، ما يعني أنها أنظمة الرعاية الصحية العالمية لا زالت ضعيفة وغير مستعدة وغير قادرة على مواجهة مخاطر الأوبئة والأمراض المتفشية.

تصدّر الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب العالمي (الأعلى استعداداً لضمان أمنها الصحي)، تليها بريطانيا، هولندا ثم عدة دول أوروبية.

لا يوجد بلد مستعد تماما للأوبئة أو الجائحات، ولكل بلد فجوات.

عدم كفاية حالة التأهب العالمية في ظل وجود عوامل عدة مثل الاكتظاظ السكاني والزيادة الكبيرة في حركة السفر والتجارة الدولية والتغيرات المناخية وغيرها.

علاقة طردية عند مقارنة بين أفضل الدول على مؤشر الأمن الصحة العالمي وأكثر الدول تضررا من كورونا نتيجة خصوصا إلى تأخرها في اتخاذ الإجراءات اللازمة والصارمة، إضافة إلى كثرة حركة المسافرين:

- الولايات المتحدة: رقم 1 في كل من مؤشر الأمن الصحي العالمي، وفي لائحة الدول الأكثر تضررا من كورونا (حوالي 7.5 مليون مصاب وأكثر من 210 ألف وفاة).

- بريطانيا: رقم 2 في مؤشر الأمن الصحي العالمي، وفي لائحة الدول الأكثر تضررا من كورونا ((نحو 460 ألف مصاب ووفاة أكثر من 42 ألف شخص).

هولندا (الرتبة 3) تعاني من فقدان السيطرة على الوباء (وفاة اكثر من 6500 شخص وإصابة نحو 125 ألف).

عربيا:

- تصدّر السعودية مؤشر الأمن الصحي العالمي، لكنها سجلت عددا كبيرا من الإصابات والوفيات.

- الدول العربية المتأخرة في المؤشر (سوريا واليمن والصومال) كانت الأقل تضررا من فيروس كورونا حتى الآن، والذي قد يرجع إلى ضعف المنظومات الصحية وقلة اختبارات الفيروس بشكل عام، كما أن انغلاقها بسبب المشاكل السياسية والحروب الأهلية قلل من السفر إليها وبالتالي من تعرضها للفيروس.

4- القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الوطن العربي: أية مساهمة؟

❖ 1.4 – القطاع الزراعي في الوطن العربي: بعض المؤشرات

من بين أهم أهداف تنمية قطاع الزراعة في الوطن العربي :

- ✓ توفير متطلبات الغذاء لنحو 423 مليون نسمة (نحو 500 مليون في عام 2030)،
- ✓ تحسين الأمن الغذائي، والحد من الجوع والفقر،
- ✓ بناء القدرة على مواجهة الكوارث والصدمات.

هل تم تحقيق هذه الأهداف، خاصة الأمن الغذائي؟

❑ مساهمة متراجعة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (%)

نحو 40% من سكان الوطن العربي، ولا سيما الأفقر بينهم، يعتمد عيشهم على الزراعة.

ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية

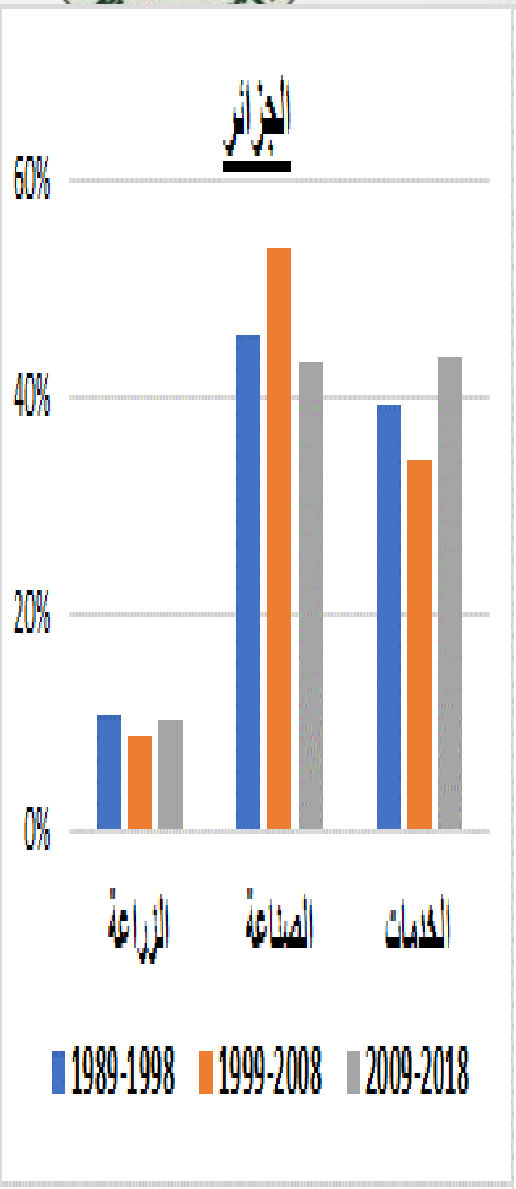

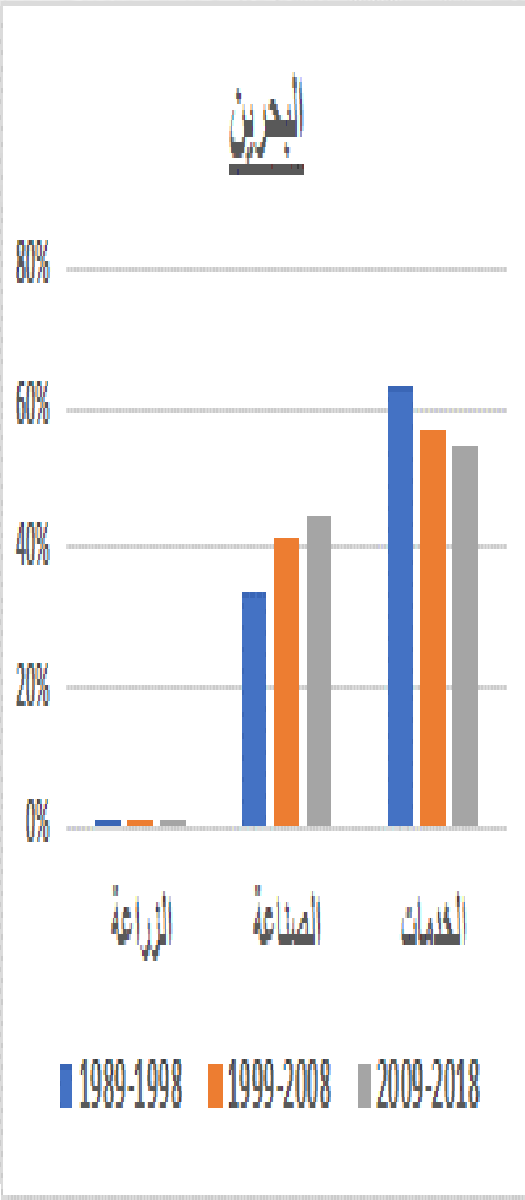

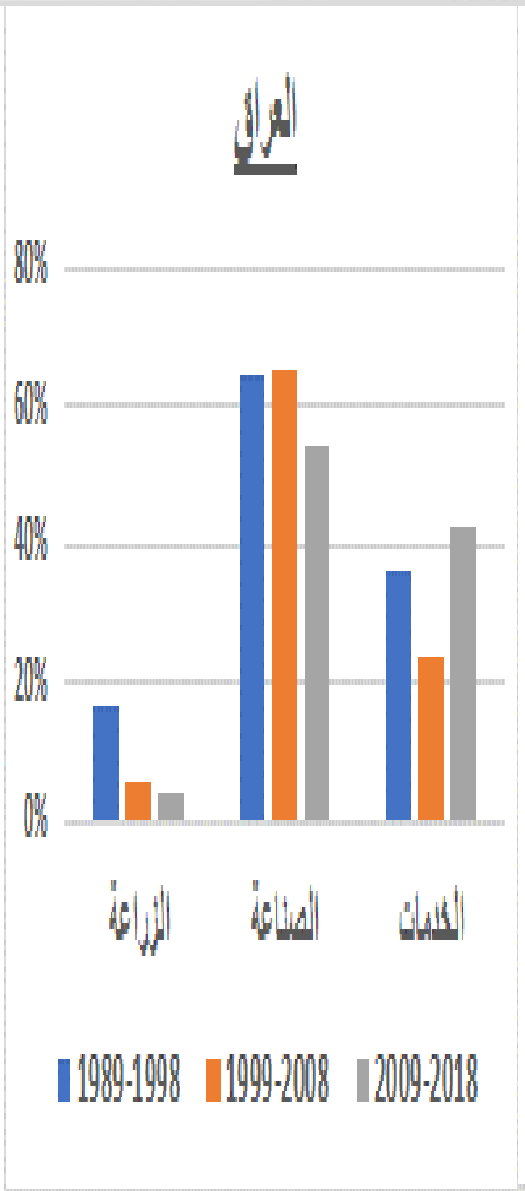

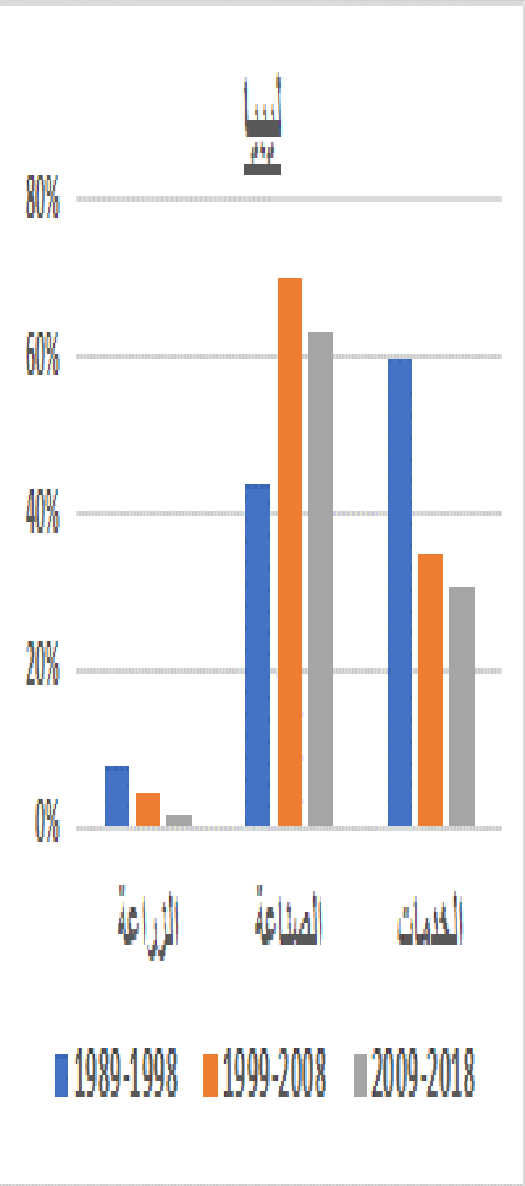

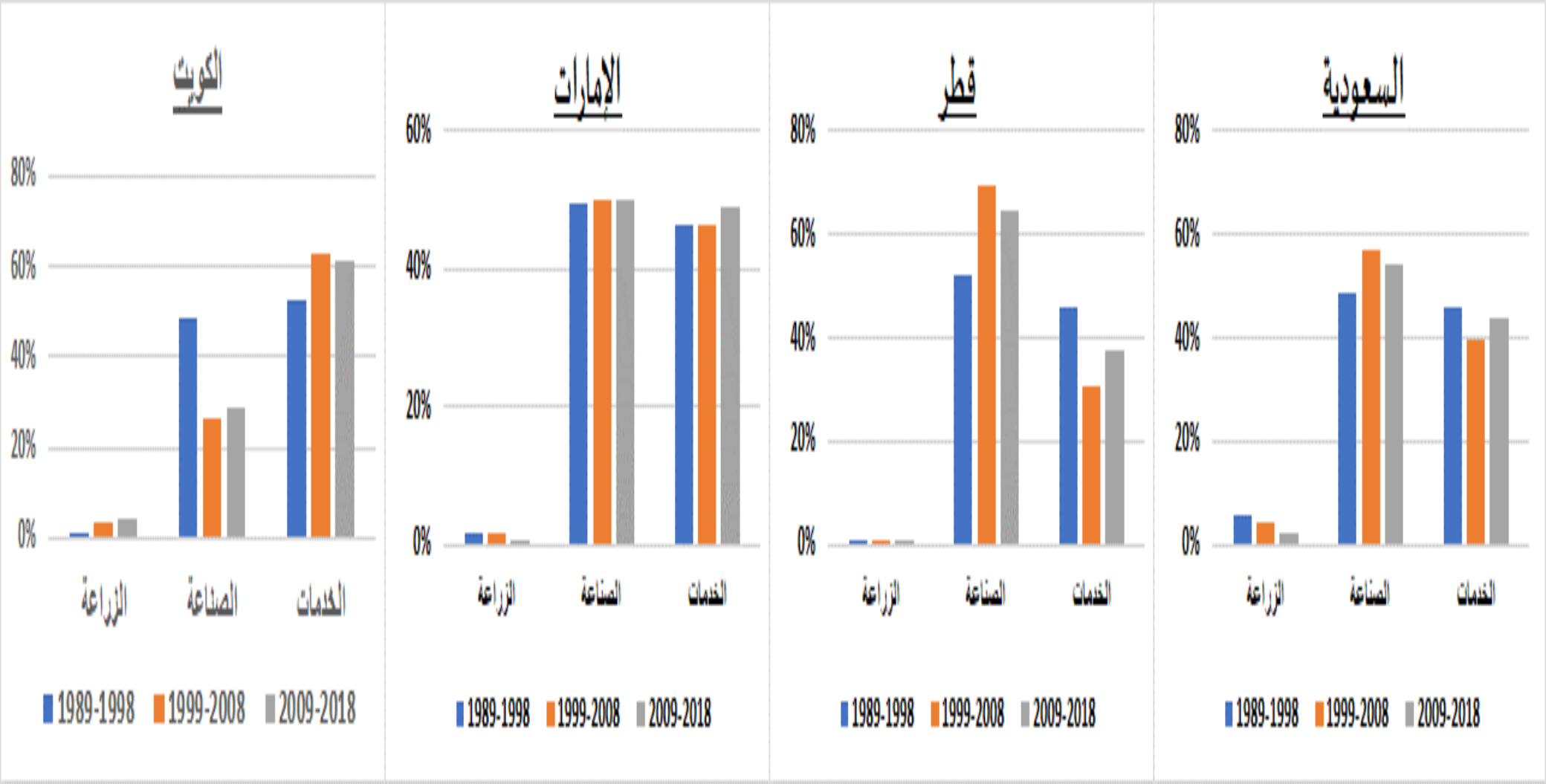
الكويت
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
الإمارات
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
قطر
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
السعودية
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018

الأردن
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
المغرب
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
مصر
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
تونس
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018

جزر القمر
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
موريتانيا
50%
40%
30%
20%
10%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
السودان
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018
لبنان
80%
60%
40%
20%
0%
الزراعة
الصناعة
الخدمات
1989-1998
1999-2008
2009-2018

❑ اكتفاء ذاتي: متوسط وتفاوت حسب نوعية الزراعات

الاكتفاء الذاتي (مقدرة الإنتاج المحلي على تغطية المتطلبات الاستهلاكية للمواطنين):

- معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية: نحو 66% (2018). (هل يعني ذلك عدم تحقيق الأمن الغذائي ؟).
- انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي في عدة سلع غذائية أساسية بسبب تفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية.
- بصفة عامة، 3 مجموعات من السلع الغذائية بمعدلات اكتفاء ذاتي مختلفة:

-**منخفضة**: السكر، والحبوب، والزيوت النباتية.

-**متوسطة** (بين 69% و93%): اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها.

-**مرتفعة** (أكثر من 95%): الفاكهة، الأسماك، الخضر، والبطاطس، والتمور.

معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (%)

المجموعات السلعية	2015	2016	2017	2018
الحبوب (جملة)	44.8	39.2	41.7	37.8
القمح والدقيق	44.9	36.3	39.3	37.7
الذرة الشامية	29.8	31.6	28.4	24.5
الأرز	48.2	53.2	53.0	44.9
الشعير	38.7	20.5	32.6	35.3
الذرة الرفيعة والدخن	99.3	98.8	102.3	94.9
البطاطس	94.4	91.8	96.4	95.8
البقوليات	55.4	51.5	53.3	50.9
الخضر	97.5	95.6	102.8	99.2
الفاكهة	97.5	98.5	102.5	97.2
التمور	108.3	108.6	108.0	106.8
السكر	43.7	45.2	38.7	35.3
الزيوت النباتية	48.6	36.2	43.0	46.0
جملة اللحوم	69.7	67.4	72.4	74.9
لحوم حمراء	76.9	69.8	78.9	81.0
لحوم بيضاء	63.6	65.3	67.2	69.8
الأسماك	96.6	104.6	108.7	106.1
البيض	86.1	85.2	83.0	83.4
الألبان ومنتجاتها	75.9	76.9	93.7	93.8

❑ الفجوة الغذائية في العالم العربي

قيمة الفجوة الغذائية (صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية)، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي والمستوردة من خارج الدول العربية: نحو 34 مليار $ في 2018 (ضِعف مستوى 2005) (دول عربية تستورد أكثر من 80٪ من أغذيتها).

قيمة الفجوة الغذائية في 6 دول نحو 77.3% من إجمالي الفجوة.

الحبوب تمثل أكثر من نصف قيمة الفجوة (56%)، ثم اللحوم (نحو 20%).

تحقيق فائض تصديري في الأسماك (1.6 مليار $)، الخضر (1.0 مليار $)، والفاكهة (0.8 مليار $).

قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي

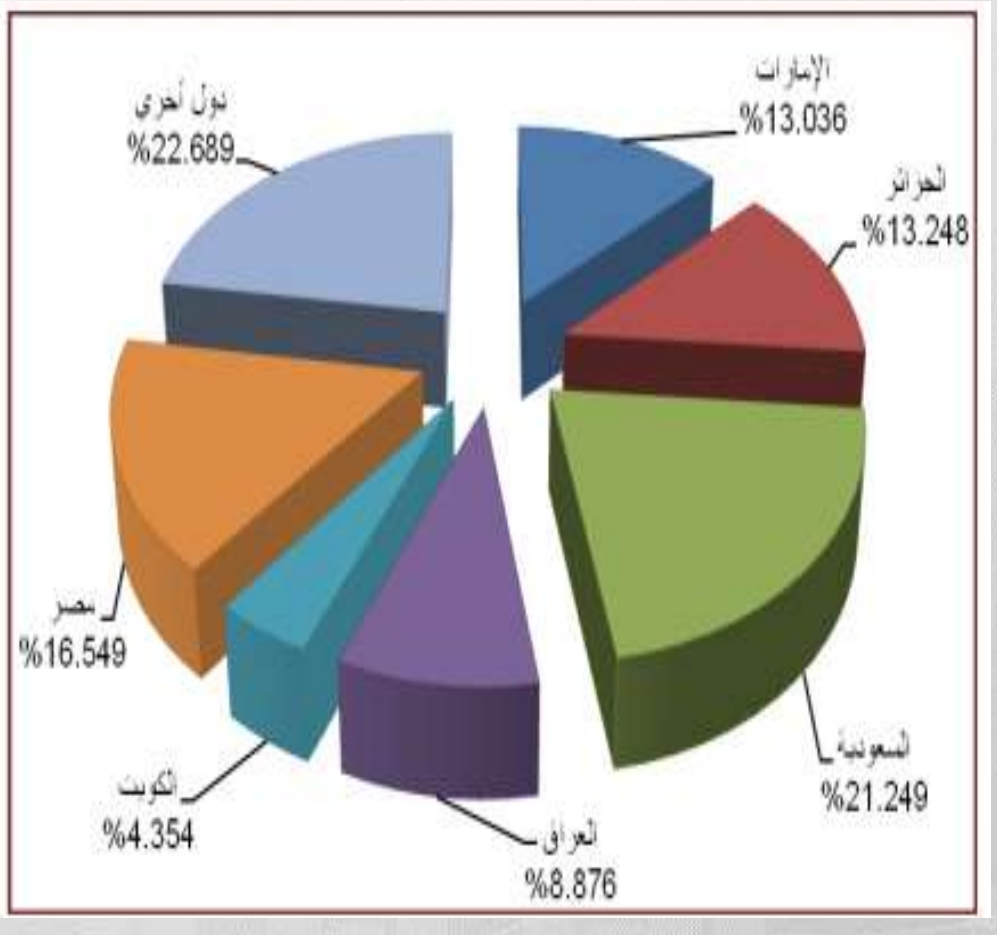

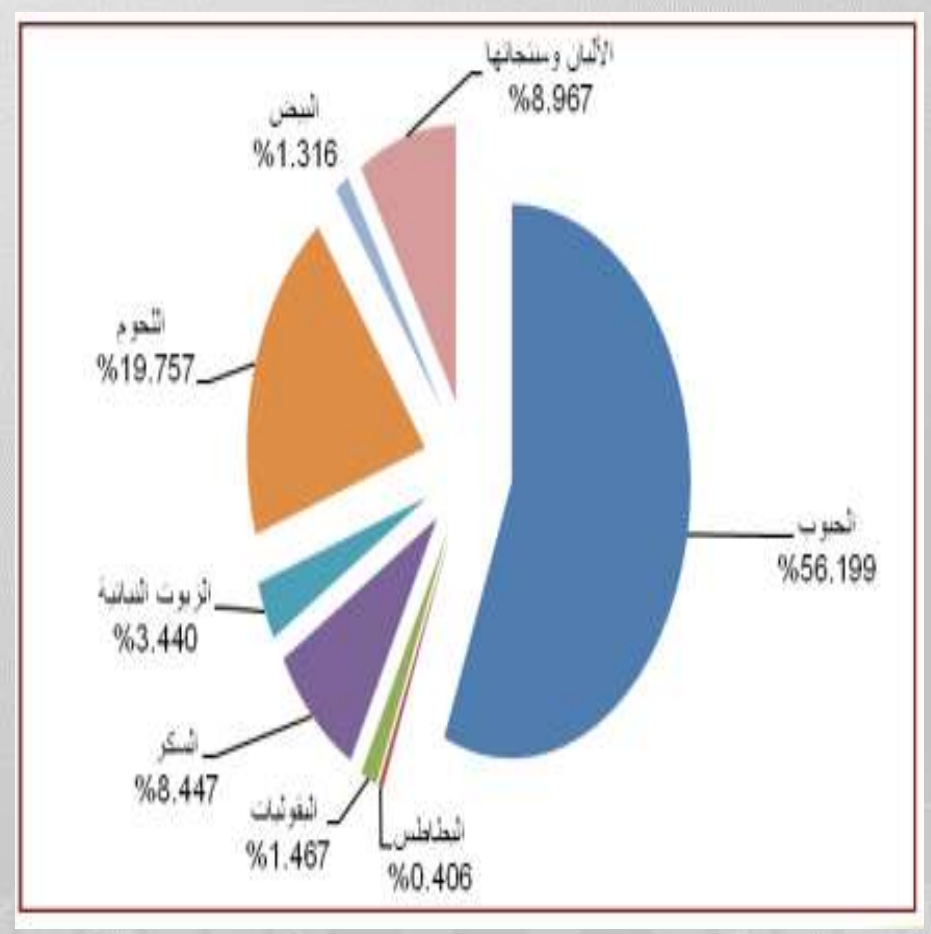

عدم المقدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتغطية الفجوة الغذائية

- ارتفاع كبير في الواردات
- ضعف نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات (23%)
- تزايد متواصل للعجز التجاري الزراعي (أكثر من 65 مليار $ في 2018)
- عدم تحقيق الأمن الغذائي المستهدف

العجز في ميزان تجارة الأغذية يمثل تحديا كبيرا ومشكلة للأمن الغذائي إذا كان الحصول على الواردات الغذائية يتطلّب عائدات تصدير كبيرة. أمثلة:

- لبنان ينفق أكثر من 40% من عائدات صادراته على الواردات الغذائية.
- تنفق فلسطين الجزء الأكبر من عائدات صادراتها على الواردات الغذائية منذ عام 1995.

- تراوحت هذه النسبة بين 100% و 200% في جزر القمر والصومال وبلغت 400% في جيبوتي.

توقعات مستقبلية :

- احتمال استمرار العجز الغذائي وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي خلال السنوات القادمة.
- تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية: توسّع قيمة الفجوة إلى 60 مليار $ في 2030 في حال استقرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي واستمرار تزايد الاستهلاك، وزيادة متوسط الدخل وعدد السكان، وزيادة احتمالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

سؤال للمناقشة:

لماذا لم يتمكن القطاع الزراعي في الوطن العربي من تحقيق هدف الأمن الغذائي؟

2.4 – أبرز أسباب ضعف القطاع الزراعي وعدم تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

❖ **الإنتاج النباتي: إنتاجية ضعيفة خاصة في الزراعات البورية**

إنتاجية المحاصيل الرئيسية في المنطقة العربية والعالم- 2018 (طن /هكتار)

الدولة	الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة والدخن	الأرز	الشعير	البطاطس	البقوليات	البذور الزيتية	قصب السكر	شمندر السكر	الخضر
المنطقة العربية	1.70	2.82	6.18	0.45	8.23	1.22	26.03	0.94	1.48	98.11	51.25	20.84
العالم	4.07	3.44	5.89	1.11	4.66	3.19	20.08	1.03	1.84	70.98	63.59	19.58

الحبوب :

المساحة المزروعة من الحبوب: 58.2% من المساحة المحصولية في الوطن العربي (2018).

مساهمة 5 دول (مصر، المغرب، الجزائر، السودان والعراق) بنحو 87% من إنتاج الوطن العربي.

إنتاجية متدنية: 1.7 طن / هكتار، و39% من المتوسط العالمي (4.1 طن / هكتار)

القمح: المساحة والإنتاج والإنتاجية
في الدول العربية المنتجة الرئيسية (2018)

- نحو نصف إجمالي إنتاج الحبوب (3.1% من الإنتاج العالمي).
- إنتاجية الوطن العربي 2.8 طن/هكتار (المتوسط العالمي: 3.4). مصر 6.8 (الزراعة المروية).

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الأرز في الدول المنتجة الرئيسية: مساحة و إنتاج و إنتاجية (2018)

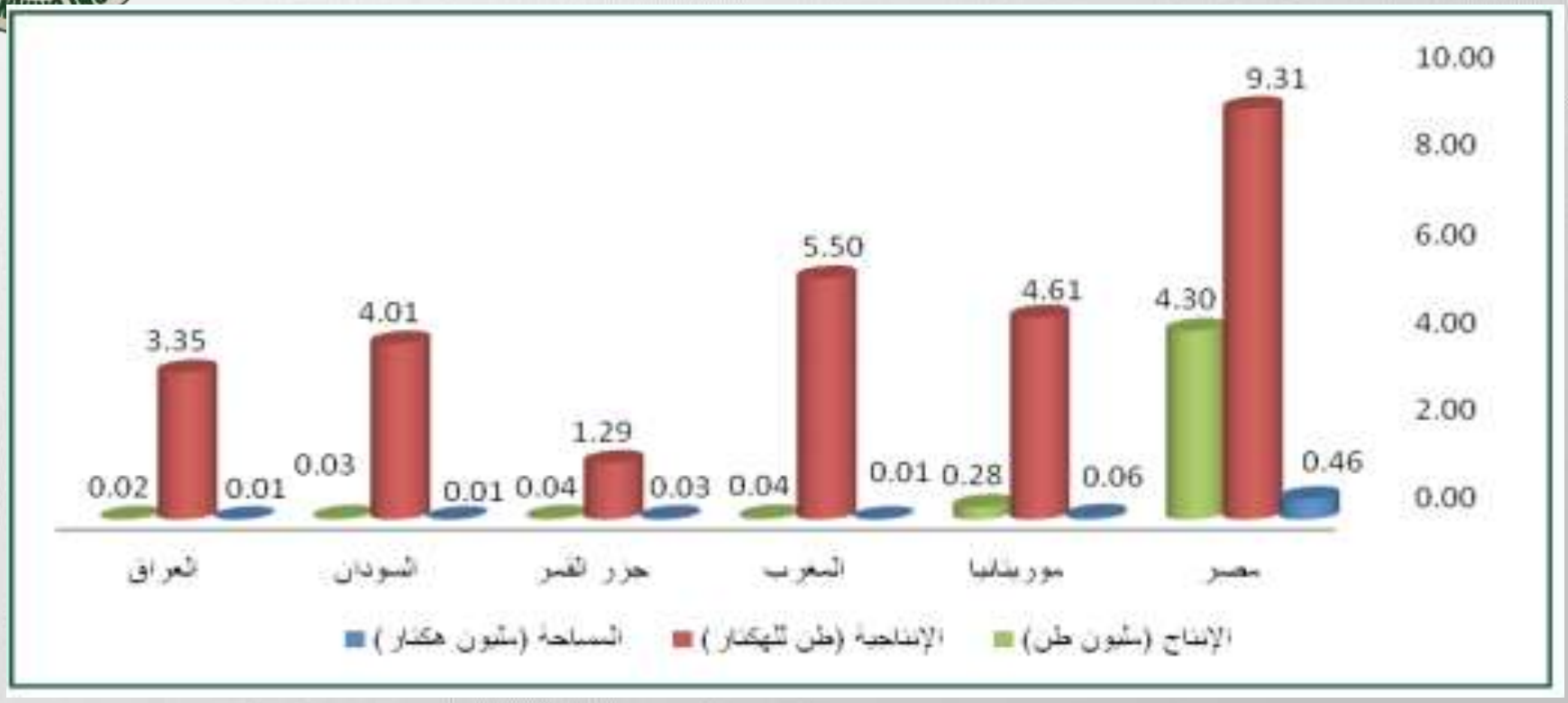

- الوطن العربي: 0.6% من الإنتاج العالمي (مصر لوحدها 91% من الإنتاج العربي)، لكن إنتاجية كبيرة (8.2 مقابل 4.7طن/هكتار عالميا).
- إنخفاض المساحة المزروعة لترشيد استخدام مياه الري.

أهم أسباب الإنتاجية الضعيفة في الحبوب وتفاوتها بين الدول العربية:

- زراعة حصة كبيرة من الحبوب في الأراضي البورية.
- ضعف استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة لظروف الشح المائي والأمراض.
- أسلوب الري المستخدم (الغمر والرش).
- قلة استخدام التقانات الحديثة والمتطورة.
- ...

مجموعة الخضار والفواكه:

4.7% من الإنتاج العالمي للخضر و4.9% من الفواكه، لكن درجة عالية من الاكتفاء الذاتي.

تركّز إنتاج الخضر في بضع دول نظرا بالخصوص لاعتمادها على الزراعة المروية: مصر (32.8%)، الجزائر (25%)، المغرب (8.5%)، السودان (7.6%) وتونس (5.4%).

الفواكه: مصر (35% من إنتاج الدول العربية)، الجزائر (14.3%)، المغرب (10.4%)، السودان (9.3%)، سوريا (7.5%) والسعودية (4.8%).

الإنتاج الحيواني: مقومات طبيعية كبيرة لكن إنتاجية ضعيفة

- ثروة حيوانية كبيرة لكن فقط 4.7% من الإنتاج العالمي من اللحوم الحمراء (والدواجن).
- إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية 5 كغم من اللحوم الحمراء في المتوسط (33% إنتاجية الدول النامية و 20% إنتاجية الدول المتقدمة).

– النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية (نظام رعوي تقليدي)،

– تدهور المراعي،

– شح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث تحسين السلالات الحيوانية، ...

الثروة السمكية

- 3.8% من الإنتاج العالمي (2018).
- تركّز الإنتاج في مصر والمغرب وموريتانيا وسلطنة عُمان: 84% من إنتاج الوطن العربي.
- مصر: 34% من إجمالي الإنتاج السمكي العربي (أغلبه استزراع)، المغرب (27%)، وموريتانيا (15%).
- الاستزراع السمكي: 28% من الإنتاج السمكي العربي، مقارنة مع 54% عالميا.
- متوسط الاستهلاك السنوي للفرد العربي (13.1 كج مقابل 18 كج عالميا) رغم المقومات الطبيعية المتعددة (27 ألف كلم من السواحل البحرية و3 ملايين هكتار من المسطحات المائية الداخلية كالبحيرات والأنهار والمزارع السمكية) .

عدة أسباب وراء ضعف الإنتاج السمكي في عدد من الدول العربية:

- ضعف الاستثمارات، سواء الحكومية أو القطاع الخاص.
- هيمنة الصيد التقليدي والحرفي (نحو 80 % من نشاط الصيد).
- الاستغلال الجائر عن المسموح به وخصوصاً من الشركات الدولية العاملة في بحر العرب والمحيط الأطلسي.
- ضعف البنى الأساسية من الموانئ المجهزة ومراكز التخزين والتبريد، وضعف خدمات النقل والتسويق، وغياب مؤسسات الاعتماد و المختبرات المرجعية.
- عدم كفاية التشريعات الخاصة بحماية الموارد البحرية الوطنية من ناحية أو ضعف القدرة على إنفاذها.

❖ فقد وهدر الغذاء

فقد جزء كبير من الإنتاج الزراعي خلال مراحل إنتاجه وتداوله (الجدول).

كمية الفاقد من السلع الغذائية: حوالي ثلث الإنتاج الموجه للاستهلاك (نحو 100 مليون طن أو 51 مليار دولار)، خاصة الحبوب والخضر.

عدة أسباب:

- الأحوال المناخية والآفات والأمراض ...

- الأساليب الإنتاجية والطرق الزراعية ومعاملات ما بعد الحصاد وأساليب التصنيع والتعبئة والتخزين والتسويق، ...

كمية الفاقد من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية- 2018 (مليون طن)

المجموعات السلعية	مرحلة الإنتاج	ما بعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الإجمالي	نسبة من إجمالي الفاقد%
الحبوب	3.11	4.15	5.85	5.20	15.59	33.90	33.95
البطاطس	0.83	1.38	1.46	0.49	0.73	4.88	4.88
البقوليات	0.23	0.09	0.21	0.05	0.05	0.64	0.64
البذور الزيتية	1.16	0.46	0.40	0.10	0.10	2.22	2.22
الخضر	5.74	3.38	9.18	6.88	5.51	30.68	30.73
الفاكهة	0.52	0.30	6.78	5.09	4.07	16.76	16.78
اللحوم	0.67	0.67	0.61	0.61	0.97	3.53	3.53
الأسماك	0.39	0.39	0.43	0.48	0.19	1.87	1.88
الألبان ومنتجاتها	0.99	0.99	0.56	2.26	0.56	5.37	5.38
الإجمالي	13.63	11.81	25.48	21.15	27.78	99.85	100.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38)، 2019

- فهم ضعف أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي وتحديد معوقاته يتطلب معرفة خصائصه ومميزاته.

التنمية الزراعية

المقومات الطبيعية والبشرية

- أراضي زراعية (تربة).
- مياه وأمطار (المناخ).
- يد عاملة.
- ..

سياسات ووسائل أخرى

- المكننة والأسمدة.
- البحث الزراعي.
- الاستثمار.
- التمويل والتأمين.
- التخزين والتسويق.

أ) الموارد الطبيعية: تصحر الأراضي وندرة المياه

- الأراضي الزراعية:

- تصحر وانحسار للغطاء النباتي بسبب تواجد معظم البلاد العربية في مناطق جافة أو شبه جافة.
- نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية في الوطن العربي (5.5%) مقارنة بنحو 32.6% عالميا.
- تملح وتلوث الأراضي المروية، والزحف العمراني، ...

الموارد المائية: ندرة وسوء استغلال

- اعتماد حوالي 80% من مساحة الأراضي الزراعية على الأمطار (20% للأراضي المروية).
- الوطن العربي: حوالي 9% من مساحة العالم لكن أقل من 1% من إجمالي المياه السطحية الجارية، و2% من إجمالي الأمطار، وحصة الفرد من المياه المتجددة حوالي 800 م^3/ سنة (المتوسط العالمي = 7500 م)، وتوقعات ببلوغها حوالي 400 م^3 في 2050 نظراً لتزايد عدد السكان، وتطور المستوى المعيشي، والمتطلبات التنموية المتزايدة.

- **الإستراتيجية العربية للأمن المائي"** (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)): تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية يتطلب توفير نحو 550 مليار م3 من المياه في 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية، أي أكثر من ضعف المتاح حالياً من المياه.

- متوسط نصيب الهكتار الواحد سنوياً من المياه السطحية الجارية (15/1 المتوسط العالمي)، ومن الأمطار (1 / 5).
- 85% من الموارد المائية هي سطحية وثلثيها المتمثلة في الأنهار الرئيسة الكبرى (دجلة والفرات والنيل ...) مصدرها خارج حدود الدول العربية (غياب اتفاقيات موثقة واضحة (أو عدم العمل بها) تنظم اقتسام المياه وتضمن حقوق الدول العربية والأمن المائي العربي.

- استعمال حوالي 80% من كمية المياه السطحية في الري ← اسراف في كميات المياه المستعملة: سقي 75% من إجمالي الأراضي المروية عبر الغمر مقابل 15% بالرش و10% بالتنقيط (تقدر نسبة الفاقد في الري السطحي في الوطن العربي بنحو 62%).
- بعض الدراسات: رفع كفاءة الرّي من 45% إلى 75% يوفّر نحو 50 مليار م3 تكفي لإنتاج 30 مليون طن من الحبوب.

ب)- الموارد البشرية: تراجع مستمر للعمالة الزراعية

- تراجع مستمر للعمالة الزراعية (23.8% من إجمالي القوى العاملة العربية في 2018 مقابل نحو 30% في 2000). عدة أسباب:

- عدم استقرار العمل الزراعي نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار وتفضيل الهجرة نحو المدن بسبب ضعف الخدمات الأساسية في الريف من صحة، وتعليم، ...

- تدني مستوى الأجور: حوالي 13% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية.

- استقطاب القطاع الصناعي وقطاع الخدمات لليد العاملة، متوسط دخل العامل بين 3-5 أضعاف نظيره في القطاع الزراعي.

- ضعف المستوى التعليمي للعاملين بالقطاع والذي يؤثر سلباً على مردوديتهم وعلى مسايرتهم لتطورات الزراعة العصرية.

ت- استعمال محدود للآلات الزراعية والأسمدة

- اعتماد كبير للأساليب الزراعية التقليدية ومحدودية استخدام الآلات الميكانيكية المتطورة ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية والحد من الفاقد بعد الحصاد: حوالي 11 جرار لكل ألف هكتار مقابل 20 جرار كمتوسط عالمي. الفاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل الزراعية: 38% في الدول العربية، خاصة الخضر والفواكه، (5-20% في الدول الأوروبية).
- محدودية استخدام الأسمدة والمبتكرات البيولوجية. أهم الأسباب: عدم توفرها بالكميات الكافية أو ارتفاع أسعارها أو عدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة في كيفية استعمالها.

ج) ضعف في عدد الكوادر العلمية والتقنية وتمويل البحوث الزراعية

- أهمية البحث العلمي في إحداث تغيرات تكنولوجية وتحسين وتطوير الزراعة: مستويات عالية للعائد السنوي للاستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية في بعض الدول: 35% في اليابان و65% في الولايات المتحدة، خاصة في:

  - تقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل كالهندسة الوراثية،
  - معالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية،
  - تقانات نظم الري للاستخدام الرشيد لموارد المياه،
  - نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية، ...

- تم خلق عدة مؤسسات ومعاهد للخدمات الفنية والتقنية في بعض الدول العربية، لكنها:

✓ تشكو ضعف التمويل: فرق كبير بين الدول المتقدمة والعربية في ما يخص الدعم المالي للبحث العلمي في الزراعة (2-3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، ولا تتجاوز 0.2% في الدول العربية).

✓ تفتقر إلى الأعداد اللازمة من الكوادر والخبرات العلمية العالية المتخصصة في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة.

ح) الاستثماروالتمويل والتأمين في القطاع الزراعي: ضعف وتمركز في القطاعات الأقل مخاطرة

- ضعف حصة الزراعة العربية من إجمالي الاستثمارات مقارنة بالتجارة والخدمات والصناعة (انخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية،...).
- صعوبات على مستوى تمويل القطاع الزراعي :
  - نقص في الاعتمادات المالية للعديد من مؤسسات الإقراض الزراعي،
  - نسب فائدة مرتفعة لتمويل الاستثمارات ومشاكل تتعلق بالضمانات،
  - هيمنة القروض القصيرة الأجل على ثلثي إجمالي القروض، مقابل نسبة ضعيفة لطويلة الأجل.
  - معظم التمويل يتم في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق الممطرة.

ضعف حصة الزراعة العربية في إجمالي الاستثمارات مقارنة بالخدمات والصناعة (انخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية،...).

ضعف التأمين الزراعي لمساعدة المزارعين لتغطية المحاصيل الزراعية والعمال والثروة الحيوانية من المخاطر والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والجفاف، والعواصف، ... عدة أسباب:

- تفضيل شركات القطاع الخاص التأمين في قطاعات أخرى أقل مخاطرة وأكثر ربحية (الصحة، السيارات، ....).
- عدم استطاعة، أو تخلّف، العديد من المزارعين من أداء أقساط التأمين.
- دو افع إيديولوجية (دينية، ...) تمنع اللجوء إلى نظام التأمين الزراعي.
- عدم علم بوجود هذا النظام.

خ) ضعف التخزين والتسويق

- ضعف التسويق الزراعي، خاصة بعد تدخل الجهاز الحكومي لبعض الدول من خلال إنشاء هيآت حكومية لتسويق المحاصيل الزراعية.

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين، وعدم الأخذ بالإعتبار معايير ومواصفات الجودة.

- مخازن غير كافية أو غير مجهزة كفاية (تلف المواد الغذائية).

ر) ضعف المخزون الإستراتيجي من بعض السلع الغذائية:

- أهمية الاحتياطي الغذائي أو المخزونات الإستراتيجية خاصة عند حصول الأزمات العالمية.
- تستخدم الدول المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لسببين رئيسيين:

- عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية (في حالة ندرة العرض) ← طرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض الأسعار ← شراء كميات لإضافتها للمخزون.

- مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة (مخزون الطوارئ من السلع الغذائية).

• في الدول العربية تتراوح فترة الخزن الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية ما بين 3 إلى 12 شهر.

حجم المخزون من الحبوب في بعض الدول العربية

متوسط الفترة (2016 – 2018) (مليون طن)

الدولة	جملة الحبوب	القمح	الأرز	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الحبوب الخشنة	الشعير
تونس	0.9	0.5	0.004				0.4
الجزائر	5.5	3.7		1.3	0.005	1.7	0.4
السعودية	7	3.1	0.4			3.5	3.2
السودان	3.0				0.7	1.0	
سوريا	0.3						0.3
العراق	0.8	0.6	0.2				0.1
غمان		0.04	0.05				
قطر	0.05		0.04				0.01
لبنان	0.63	0.035					
مصر	6.8	4.6	0.6	1.5		1.6	
المغرب	7.0	5.6		0.7		1.3	0.6
اليمن	0.19	0.06	0.07		0.06		
العالم	832.7	262.1	170.2	345.7	8.9	399.7	28.4

المصدر: التقارير القطرية الواردة للمنظمة من الدول، 2018م، والموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

3.4- تنمية القطاع الزراعي والتعاون العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي

- اهتمام كبير ومتزايد بالقطاع الزراعي في إطار التعاون العربي بهدف دعم وتعزيز التنمية الزراعية العربية وتحقيق الأمن الغذائي.

1- تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك

- **"الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي"** بالسودان (الاستثمار الزراعي النشاط الرئيسي): تقوم بتأسيس الشركات العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والمساهمة في رؤوس أموالها، بغرض تعبئة الموارد الزراعية والمالية العربية وتوجيهها لتحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي بين الدول الأعضاء.

- إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة مثل "**المنظمة العربية للتنمية الزراعية**"، و"**المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة**" (أكساد)، و"**الاتحاد العربي للصناعات الغذائية**"، و"**الاتحاد العربي للأسماك**".

- الهدف دعم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وتشجيع البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي.

- إحداث مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية بهدف تمويل المشاريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، منها مشروعات للتنمية الزراعية وبناء السدود لتعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية،...).

- صناديق قطرية تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، خاصة قطاع الزراعة: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق السعودي التنمية،...

2 - وضع عدة استراتيجيات و اتفاقيات

- أبرزها:

- إحداث "**منطقة التجارة الحرة العربية**" الكبرى بهدف تعزيز التبادل التجاري، خاصة السلع الزراعية.

-"المشروع الطارئ للأمن الغذائي" (قمة الكويت 2009) الذي يهدف إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية، وتحقيق استثمارات مجدية للقطاع الخاص في الزراعة، وتخفيف من حدة التزايد المتواصل في الواردات.

- "**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام 2025**" (القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007) والتي تعتبر إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

أبرز التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة:

- تنمية وحماية الاراضي الزراعية.
- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي.
- التطوير والتحديث التقني للزراعة.
- أولويات التنمية القطاعية.
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.
- الاستثمار الزراعي المشترك.
- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية.
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية.
- الحد من الفقر في الريف العربي.
- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- "مبادرة الحكومة السودانية لتحقيق الأمن الغذائي العربي": الهدف تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الزراعية في السودان، يستثمر الموارد الكبيرة من الأراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية.

بالرغم من هذه المجهودات المتمثلة في إنشاء مجموعة من المؤسسات وإبرام عدة اتفاقيات لتشجيع وتطوير التعاون العربي المشترك في القطاع الزراعي، إلاّ أنها لازالت لم تتمكن من تحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي في مستوى طموحات الدول العربية.

5- الأمن الغذائي والدوائي: بعض السياسات

بصفة عامة، تحقيق الأمن على مستوى الغذاء والدواء خاصة في وقت الأزمات يتطلب من الدول تخطيطا محكما ووضع رؤية استشرافية، ومشاركة لمختلف المؤسسات الحكومية والهيئات ذات العلاقة.

1.5- على مستوى الأمن الغذائي:

العمل على زيادة إنتاج الغذاء من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي بهدف تنميته وتطويره لتحسين الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية. وهذا يتطلب:

- تجيع ودعم استثمار القطاع الخاص في الزراعةه: تحفيز ضريبي، توفير التمويل بنسب فائدة منخفضة والتأمين بشروط ميسّرة، تشجيع استعمال الوسائل العصرية من آليات وبذور ذات إنتاجية أعلى.

- إدارة حصيفة للموارد المائية وتشجيع استعمال وسائل الري الحديث.

تقليص العوامل التي تزيد تكاليف إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها والحدّ من نسبة الفاقد والهدر من الأغذية (حملات إعلامية، ...).

- تخصيص موارد كافية للبحث الزراعي.

- توفير مخزونات غذائية كافية من السلع الاستراتيجية تحسبا لأي أزمة.

بعض الإجراءات المقترحة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن في الوطن العربي خاصة في وقت الأزمات:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لتحفيز استثمار القطاع الخاص خاصة في الدول العربية ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.
- منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء البرنامج العربي للغذاء بهدف مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والازمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الاكثر تضررًا
- إحداث صندوق عربي لتمويل التنمية الزراعية.
- تطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية العربية.

تجربة الإمارات في مجال الأمن الغذائي

- تعيين وزيرة دولة للأمن الغذائي. التركيز على 3 محاور هي التخطيط، وتبني التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز سبل البحث والتطوير.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في نوفمبر 2018، بتبني 5 محاور أساسية:

- تسهيل تجارة الغذاء وتنويع مصادر استيراده،
- تطوير إنتاج محلي مستدام ممكن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة،
- الحد من فقد وهدر الغذاء،
- ضمان سلامة الغذاء وتحسين نظم التغذية لكل أفراد المجتمع،
- تعزيز القدرة لمواجهة المخاطر والأزمات.

تجربة الإمارات في مجال الأمن الغذائي

- إطلاق 10 مبادرات استراتيجية، شملت علامة وطنية للزراعة المستدامة، وإطار تمويل الزراعة الحديثة، وبرنامج ضمان القروض الزراعية وسلسلة التوريد، ومعايير بناء منشآت الزراعة، والرخصة الزراعية الموحدة، ومنصة بيانات الامن الغذائي، وأطلس الاستزراع السمكي، ...
- إطلاق مكتب الأمن الغذائي عدة مبادرات مثل "تحدي تكنولوجيا الغذاء العالمي" والذي يهدف إلى تشجيع الأفراد والجامعات والمراكز البحثية والشركات من جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول قائمة على التكنولوجيا ولها جدوى اقتصادية لتحديات الأمن الغذائي وإقامة مشاريع غذائية رائدة في الإمارات.

أمثلة لبعض الإجراءات في بعض الدول العربية لتشجيع الزراعة وتوفير الغذاء خاصة في وقت الأزمات

الدولة	الإجراءات	الجهة المنوط بها التنفيذ
تونس	· في عام 2017، تم إقرار إحداث صندوق لجبر الأضرار الفلاحية ومساعدة الفلاحين المتضررين، ليؤمن الزراعات الكبرى من آثار الكوارث الطبيعية على الزراعات، وكوارث الصيد البحري من الفيضانات والثلوج وتأثير الجفاف على تربية الماشية وأشجار الزيتون بالوسط والجنوب، مع تحديد المساهمة السنوية للدولة في حدود 20 مليون دينار، وبمساهمة الفلاحين، وسيفعل الصندوق سنة 2019.	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
الجزائر	· الإنتاج المحلي من الحبوب والألبان مدعم من طرف الدولة وكذلك سعر البيع.	
عُمان	· تقوم الحكومة حالياً بدعم أسعار كلٍ من الأرز والسكر والطحين وخاصة وقت الأزمات، من خلال تحمل تكاليف النقل والتخزين لبعض السلع ، كما تقوم بدفع فروقات هامش الربح عند البيع للمستهلك (كما هو الحال بالنسبة للسكر والأرز). · تثبيت أسعار الطحين المنتج من قبل شركة المطاحن العمانية فهي حتى الآن ثابتة حتى عندما ترتفع أسعار القمح عالميا.	وزارة التجارة والصناعة.
فلسطين	· تم دعم القطاع الزراعي خلال العام 2018 م (150,000,000$) من خلال التمويل الحكومي والدول المانحة.	

المغرب: مشاريع السقي الموضعي المنجزة بصفة انفرادية النسب و الأسقف

العمليات	نسبة الإعانة من تكلفة الاقتناء (%)	سقف الإعانة بالدرهم
1 - مشاريع الري الموضعي		
حفر و تبطين الآبار	80%	1.100 درهم/المتر الخطي من العمق
حفر و تبطين الثقوب		2.000 درهم/المتر الخطي من العمق
تموين و تركيب معدات ضخ مياه السقي بما في ذلك مستلزمات معدات الضخ و أشغال الهندسة المدنية و كدا بناء مآوي لمحطات الضخ		4.000 درهم /كيلووات من القوة المنشأة
بناء و تكسية صهاريج تخزين مياه الري		35 درهما لكل متر مكعب من طاقة التخزين
تموين و تركيب المحطات الرئيسية بمعدات تصفية مياه الري و حقن المواد المخصبة و الكيماوية داخل الشبكة و أجهزة التحكم و الضبط و أجهزة التحكم الأوتوماتيكي (معدات التحكم عن بعد، غسل المصفاة، تدبير عملية التخصيب، التحكم في آلة الضخ، التحكم عن بعد و عد كمية المياه) بما فيها بناء مآوي		5.600 درهم/ الهكتار المجهز
تموين و تركيب قنوات جر و توزيع ماء السقي مع مستلزمات الوصل بينها و أجهزة المراقبة و التحكم و ضبط الصبيب		9.600 درهم/ الهكتار المجهز
تموين و تركيب الأنابيب و موزعات ماء السقي بالحقل بما فيها مستلزمات الوصل		13.600 درهم/ الهكتار المجهز
2 - مشاريع التهيئة التكميلية :		
بناء و تكسية صهاريج تخزين مياه الري	80%	35 درهما لكل متر مكعب من طاقة التخزين
تموين و تركيب الأنابيب و موزعات ماء السقي بالحقل بما فيها مستلزمات الوصل		13.600 درهم/ الهكتار المجهز

يحدد سقف الإعانة الممكن الحصول عليها في مبلغ 36.000 درهم لكل هكتار مجهز. وفي حالة ضرورة اللجوء إلى بناء صهاريج لتخزين مياه السقي فان مبلغ هذا السقف، يمكن أن يرتفع بزيادة مبلغ مطابق للسقف المحدد في الجدول أعلاه و المتعلق بأشغال صهاريج تخزين المياه. هذه الزيادة لا يمكن أن تتعدى سقف 16.000 درهم للهكتار المجهز.

المغرب: تجهيز الضيعات بالمعدات الفلاحية : النسب و الأسقف و المعايير

المعدات	نسبة الإعانة من تكلفة الاقتناء (%)	سقف الإعانة للوحدة بالدرهم	المعايير
الجرارات الفلاحية	30	72.000	- وحدة لكل مساحة اقل من 5 هكتارات - وحدتان لكل مساحة ما بين 5 و أقل من 10هكتارات - 3 وحدات لكل مساحة ما بين 10 و أقل من 20 هكتار - 4 وحدات لكل مساحة ما بين 20 و أقل من 50 هكتار - 5 وحدات لكل مساحة ما بين 50 و 100 هكتار -وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار
أدوات خدمة و صيانة الأرض المجرورة بما فيها المحدلة (باستثناء الكوفركروب)	30	17.000	- 4 وحدات لكل جرار
أدوات خدمة وصيانة الأرض المستبطة قوتها من الجرار	30	72.000	- 4 وحدات لكل جرار
أدوات وضع و تشريش المواد العضوية	30	48.000	- وحدة لكل جرار
أدوات وضع و تشريش المواد المعدنية	30	19.000	- وحدة لكل جرار
أدوات البدر (أحادية أو مركبة) و الغرس	50	48.000	- وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة للأغراس	50	60.000	- وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة النباتية لغير الأغراس	50	28.000	- وحدة لكل جرار
آلة الحصاد و الدرس	20	208.000	- وحدة لكل مساحة ما بين 50 و أقل من 200 هكتار - وحدتان لكل مساحة ما بين 200 و 400 هكتار - وحدة لكل 200 هكتار اضافية عن كل مساحة تتجاوز 400 هكتار
آلة جني البطاطس	30	12.000	- وحدة لكل جرار
أدوات الحش	30	17.000	- وحدة لكل جرار
الرباطات	30	36.000	- وحدة لكل جرار
الدراسات و آلات تجميع و تهوية الكلأ	30	17.000	- وحدة لكل جرار
آلة ذات محرك لجني الشمندرو القصب السكري	30	720.000	- وحدة لكل مساحة من 10 هكتارات و ما فوق
آلة قطع أوراق الشمندر	30	70.000	- وحدة لكل جرار
آلة قلع و تصفيف الشمندر	30	80.000	- وحدة لكل جرار
آلة جمع وشحن الشمندر	30	180.000	- وحدة لكل جرار
آلة ميكانيكية مجرورة لجني الزيتون بحركات اهتزازية	30	240.000	- وحدة لكل مساحة أكثر من 20 هكتار
آلة ذات محرك لجني الزيتون	30	480.000	- وحدة لكل مساحة ما بين 40 و100 هكتار -وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار
الآلات الصغيرة: آلة يدوية لجني الزيتون عن طريق هز الأغصان و آلة هرس التمور	50	10.000	
كبسولات فيرومونية ضد توتة أبسوليتا، حشرة مضرة بالطماطم و الباذنجانيات الأخرى (درهم/هكتار)	60	4.800	

2.5- على مستوى الأمن الدوائي:

بداية ما هي أبرز أسباب ضعف الأمن الدوائي في الوطن العربي؟

- قلة الموارد الأولية.
- قلة الكوادر الفنية العربية العاملة في هذا المجال، واشتراطات التوطين.
- اعتماد كبير لأغلب المصانع في عدة دول على الأيدي العاملة الأجنبية الآسيوية الرخيصة الأجور.
- ضعف البحث والتطوير: حوالي ثلث المستوى العالمي، أي نحو 45% من مستواها في الدول النامية، و10% من مستواها في الدول المتقدمة.

تركيز أغلب الإنتاج الدوائي على:

- بعض المجالات التصنيعية ذات التقنيات البسيطة مثل الأقراص الصلبة والكبسولات والأشربة والحقن.
- تعبئة وتجميع وتغليف بعض الكيماويات الدوائية المستوردة عوض تصنيع بعض الأدوية التي تدخل في إطار الصناعات المتطورة كالمستحضرات الحيوية واللقاحات (التطعيمات)، وكذلك الصناعات التي تستهدف بعض الأمراض المستعصية كالأورام.
- تعرّض أسعار الدواء المستورد للارتفاع إثر تخفيض كبير لسعر العملات المحلية (السودان، مصر، ...).

- احتكار لسوق الدواء من قِبل فئة قليلة من المصانع والمختبرات الدوائية.

- منافسة الأجهزة الطبية المستوردة الأكثر تنافسية.

- هيمنة الأدوية الأصلية مقابل حصة أقل للأدوية الجنيسة: أقل من 40% كمتوسط في الوطن العربي مقابل متوسط عالمي يناهز 60% (الولايات المتحدة الأمريكية 85%).

تحسين الأمن الدوائي: أبرز التدابير

- توفير بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع المنافسة ومحاربة الإحتكار ودعم مشاريع تصنيع الأدوية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والتعاقد مع شركات الأدوية المبتكرة لتصنيع مستحضراتها محليا من أجل رفع الكفاءة التشغيلية المحلية ونقل المعرفة والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة.
- تأهيل العنصر البشري وتطوير البحث العلمي الدوائي (يتطلب تمويلا كبيرا).
- العمل على إنشاء مخازن استراتيجية للأدوية والمستلزمات الطبية لضمان احتياطي استراتيجي لتغطية الاستهلاك الحالي والمستقبلي، ولمواجهة أي أزمات طارئة.
- تشجيع استخدام المواد الجنيسة.

على مستوى التعاون العربي:

- تفعيل دور اللجنة العليا للدواء العربي في وضع الخطط والاستراتيجيات العربية لمواجهة الأزمات، والاهتمام بالتصنيع الدوائي المشترك من خلال الاستفادة بالمزايا النسبية للدول العربية.
- توطين صناعة الدواء من خلال إنشاء مصانع وطنية بدعم حكومي لتصنيع المواد الدوائية الفعّالة.
- تعزيز البحث العلمي في مجال الصناعة الدوائية من خلال إجراء دراسات وأبحاث عربية مشتركة مع توفير التمويل اللازم لها وإقامة تحالفات إستراتيجية مع مراكز الأبحاث العلمية في الدول المتقدمة.
- تبادل المعلومات خاصة في مجال اليقظة الدوائية وإدارة المخاطر، مع إنشاء قاعدة بيانات عربية مشتركة..

تجارب عربية: السعودية وتحقيق الأمن الدوائي

- - استهداف رؤية المملكة 2030 رفع نسبة صناعة الدواء من 20% إلى 40% بحلول عام 2030 (الهيئة العامة للغذاء والدواء).
- إعطاء الأولوية للمنتج الدوائي المحلي في المناقصات الحكومية، وضمان ترسية 50% من المناقصات على المصانع الوطنية.
- تعزيز الأمن الدوائي الوطني من خلال وضع خطة وطنية تشتمل على:

✓إنشاء جهاز يعنى بتطوير منظومة المخزون الاحتياطي الدوائي كما وكيفا.

✓دعم التصنيع الدوائي المحلي.

✓دعم الكوادر البشرية الوطنية.

✓تطوير البحث العلمي والمراكز البحثية .

- تشجيع الخريجين من أقسام العلوم وكليات الصيدلة في تحقيق تقدم في جهود صناعة الدواء، بجانب الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتخصصة لتقديم التدريب والتأهيل اللازمين.

- الدعم الحكومي لتنمية القطاع الصيدلاني عبر منح التسهيلات لإنشاء المصانع في المدن الصناعية.

احتضان الصناعة الدوائية الوطنية، وتشجيعها ودعمها وتسهيل حصولها على الخبرة وتوفير المواد الأولية والأولوية في التسويق والاستخدام للصناعة الدوائية المحلية والحرص على تحقيق الجودة والإبداع وجعلها قادرة على المنافسة والتطوير.

تشجيع الشركات الدوائية العالمية على الدخول في شراكات استراتيجية طويل الأمد مع المصانع المحلية واستقطابها للمساهمة في توطين صناعة الأدوية محليا، وإعفاء الشركات العالمية المصنعة محليا من الرسوم.

التوجه المتزايد لشراء الأدوية الجنيسة (25% من الأدوية المستخدمة) بدلا عن المبتكرة.

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

عدة إجراءات، من بينها:

- شراء الأدوية الأساسية بشكل موحد والذي ساهم في تخفيض ميزانية الشراء.
- سياسة توحيد أسعار الأدوية في عام 2015.
- توفير مخزون استراتيجي للأدوية والمستلزمات الطبية لمواجهة الظروف الطارئة في مجال الأمن الدوائي ودرء آثار الأوبئة والكوارث (اعتماد 530 منتج طبي)، مع تحديد مخزون كل مادة من المواد المخصصة في المخزون بناءً على التغير في متوسط معدلات الاستهلاك بالمؤسسات الصحية والأهمية العلاجية والضرورية وفترة الصلاحية.

خاتمة: تعزيز الأمن الغذائي والدوائي

- حاجة ماسّة لتطوير وتعزيز الأمن الغذائي والدوائي في الدول العربية سواء في الظروف العادية أو في الأزمات.
- تحقيق ذلك يتطلب إعادة نظر جذرية وهيكلية في السياسات التي تنتهجها كل دولة.
- الهدف: إيجاد الحلول اللازمة للمعوقات والتحديات التي تواجه كل بلد على حدة خاصة على مستوى الموارد البشرية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعين، وتيسير وتسهيل التمويل، ودعم وتطوير البحث الزراعي والدوائي.

أهداف هذه السياسات لن تحقق إلا بتوفر أحد الشروط الأساسية:

التزام الحوكمة الرشيدة في كل دولة بهدف حسن التخطيط والتنظيم والتسيير وانخراط المؤسسات المعنية في وضع توجهات استراتيجية كبرى لتطوير أداء القطاعين الزراعي والدوائي.

شكرا جزيلا لحضوركم

مع تحيات
المعهد العربي للتخطيط
وإلى اللقاء في البرنامج القادم